البند السادس:

التعافي الاقتصادي والاجتماعي من جائحة كورونا في الدول العربية.

مذكرة محدثة 2

مذكرة شارحة

بشأن

التعافي الاقتصادي والاجتماعي من جائحة كورونا في الدول العربية

عرض الموضوع:

أولاً: الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة اتحاد رجال الأعمال العرب رقم (143) بتاريخ 2020/7/26 مرفق بها دراسة تحت عنوان "الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد"، وذلك لإدراجها ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31).
- وتنفيذاً لذلك، تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106)، وأصدر القرار رقم (2279) بتاريخ 2020/9/3، الذي تضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، ومن بينها موضوع "الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد". كما أكّد المجلس خلال دوراته المتعاقبة من الدورة (107) وحتى الدورة (109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عنه في هذا الشأن، القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.
- وتنفيذاً لهذا القرار، وجّهت الأمانة العامة المذكرة رقم 7/8/1283 بتاريخ 2022/6/1 إلى اتحاد رجال الأعمال العرب، تطلب خلالها موافاتها بنسخة محدثة من الدراسة المقدمة والتي تشمل آخر التطورات لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية للإعداد والتحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (31). وتلقت في هذا الشأن مذكرة الاتحاد رقم (2022/48) بتاريخ 2022/6/19، والمرفق بها الدراسة التي أعدها اتحاد رجال الأعمال العرب حول "تداعيات جائحة فيروس كورونا على الوطن العربي (2019–2022): رؤية مستقبلية للسياسات الاقتصادية المُثلى للتعافي والازدهار". وبعرض الدراسة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة :19–2022/7/21) وملاحظات الدول الأعضاء، تم تعديل الدراسة على النحو المرفق بموجب مذكرة اتحاد رجال الأعمال بتاريخ 2022/7/26. (مرفق1: النسخة المحدثة من الدراسة المذكورة).

ثانياً: مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من فيروس كورونا في الدول العربية:

- تلقت الأمانة العامة للجامعة مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (ج.ع.1/2/40– 320) بتاريخ 2021/12/23، مرفق بها الدراسة التي أعدتها وزارة البريد والموصلات السلكية واللاسلكية بالجمهورية الجزائرية حول "تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال جائحة كورونا". (مرفق2)، تطلب خلالها عرض موضوع "مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من فيروس كورونا في الجزائر والدول العربية" ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31).

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (109) القرار رقم (2325) بتاريخ 2022/2/10، الذي تضمن في فقرته (ثانياً/6) عرض موضوع "مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من فيروس كورونا في الدول العربية" في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31).
- تلقت الأمانة العامة ورقة المملكة العربية السعودية التي أعدها البنك المركزي السعودي حول "تجربة المملكة فيما يخص تطور الدفع الكتروني ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي والحد من آثار جائحة كورونا" لتضمينها في هذا البند. (مرفق3).
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2659) بتاريخ 2022/7/20 من المندوبية الدائمة للمملكة المغربية، والتي تتضمن ملاحظات المملكة المغربية حول هذا الموضوع، واقترحت بموجبها أهمية "إضفاء الطابع العربي على المشروع، وذلك بإعداد المشروع بشكل شمولي يهم عدة دول عربية".
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (629) بتاريخ 2022/8/25 من المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرفق بها ملاحظات الجمهورية الجزائرية حول التساؤلات الواردة من المملكة المغربية بخصوص هذا الموضوع؛ حيث تدعو الجمهورية الجزائرية، من خلال هذا المشروع المقترح المعني بمساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من فيروس كورونا في الدول العربية، إلى تبادل أفضل الممارسات والتقنيات في هذا الباب، حيث أن الأمر لا يتعلق بمشروع يتطلب تمويلاً، وإنما إمكانية تقاسم تجارب الدول العربية في هذا المجال من خلال:
  - القيام بدراسة مقارنة تمس الدول العربية، يشرف عليها قطاع تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات بجامعة الدول العربية، تتعلق بتطور الدفع الالكتروني بين مختلف الدول العربية، مع تبادل أفضل التجارب والممارسات والتقنيات الناجحة.
  - و/أو تكليف المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، التابعة لجامعة الدول العربية، بتنظيم دورات تدريبية لفائدة إطارات الدول العربية، علماً أن هذه المنظمة عقدت في شهر جوان المنصرم بالجزائر الدورة الأولى للمنتدى السنوي العربي حول تنمية القدرات البريدية العربية في مجال التجارة الالكترونية والدفع عن بعد.

ثالثاً: إعلان الرياض تحت عنوان "الآثار المتباينة لجائحة كوفيد -19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات":

- نظمت الأمانة العامة، بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية بالمملكة العربية السعودية وبالتعاون مع منظمة اليونيسكو، مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، ومنتدى برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (MOST) لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تحت عنوان "الآثار المتباينة لجائحة كوفيد-19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات"، وذلك يومي 21-2021/12/22 في المملكة العربية السعودية.
- صدر عن المؤتمر إعلان الرياض حول "الآثار المتباينة لجائحة كوفيد-19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات" (مرفق4)، الذي تضمن تعزيز السياسات الاجتماعية بكافة قطاعاتها، وضمان استدامتها وشمولها مع معالجة التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال.

- أكد الإعلان على برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد على الحد من البطالة ودمجها عند الحاجة مع برامج التدريب وتطوير مهارات الشباب، بالإضافة إلى تعزيز دور المجالس الوزارية العربية المتخصصة لاحتواء جائحة "كوفيد-19"، ومواصلة مسيرة التنمية الاجتماعية القطاعية المستدامة، ودعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، والذي أقرته القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019)، والاستراتيجية العربية لكبار السن، والتي أقرتها القمة العربية العادية (30) في الجمهورية التونسية (2019)، والاستراتيجيات ذات الصلة، وكذلك الإعلانات والبيانات الصادرة عن مجالس الوزراء العرب المعنيين بالشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والصحة والسكان والتنمية، ذات الصلة بالتعافي من جائحة "كوفيد-19".
- تضمّن الإعلان أيضاً تعزيز التعاون الدولي بين جميع القطاعات المختلفة فيما يخص التصدي لجائحة "كوفيد-19"، وتشجيع الإنفاق والاستثمارات الاجتماعية والإسهام في تحقيق هدف الحد من الفقر بمقدار النصف، ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، ودعم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لكافة القطاعات الموجهة اللاجئين/ للنازحين والمجتمعات المستضيفة اللاجئين/ للنازحين، ودعم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في دولة فلسطين كونها تخضع للاحتلال وما يترتب على ذلك من ظروف اجتماعية واقتصادية، فضلاً عن إنشاء صناديق لمواجهة الطوارئ على الصعيد الوطني، بدعم من قطاعات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى بحث وضع إطار مماثل للميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact) بحيث يكون ذراعاً داعماً لمواجهة الأزمات والطوارئ بشكل استباقي.
- بناءً على ما تقدم، تم عرض إعلان الرياض المشار إليه، على جدول أعمال الدورة (47) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأصدر المجلس القرار رقم (944) بتاريخ 2021/12/23، الذي نصت فقرته (ثالثاً) على "الموافقة على إعلان الرياض الصادر عن مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، ومنتدى برنامج إدارة التحولات الاجتماعية MOST لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تحت عنوان: الآثار المتباينة لجائحة كوفيد19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات، الذي تم تنظيمه يومي 21 و22 ديسمبر / كانون الأول 2021 في المملكة العربية السعودية، ورفعها إلى الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لاعتمادها".
- تنفيذاً لقرار المجلس المشار إليه، تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (109)، وأصدر القرار رقم (2325) بتاريخ 2022/2/10، الذي تضمنت الفقرة (أولاً) منه على التأكيد على الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، ومن ضمنها إعلان الرياض بعنوان "الآثار المتباينة لجائحة كوفيد-19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات"، الصادر عن مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، ومنتدى برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (MOST) لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب (ديسمبر/ كانون أول 2021).

رابعاً:

بعرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

مرفق 1

اتحـــاد رجـــال الأعمـــــال العـــــرب
Federation of Arab Businessmen

التاريخ: 2022/07/26
الرقم : 2022/54/fab

السادة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المحترمين
أمانة المجلس الإقتصادي والاجتماعي

تحية واحتراماً،،

يهديكم اتحاد رجال الأعمال العرب أطيب التحيات وبالإشارة الى القرارات المنبثقة عن اجتماعات الدورة غير عادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنعقدة في مقر الأمانة العامة خلال الفترة 19-2022/7/21 وذلك لغايات اعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية (31)

نرفق لكم دراسة اتحاد رجال الأعمال العرب حول تداعيات جائحة فيروس كورونا على الوطن العربي (2019-2022) رؤية مستقبلية للسياسات الاقتصادية المثلى للتعافي والإزدهار بعد التعديل وذلك بناءاً على طلبكم ، مع فائق الشكر والتقدير لجهودكم في تعزيز العمل العربي المشترك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

حمدي الطباع

رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب

Tel: +962 6 533 80 35 Fax: +962 6 533 76 17 Email: info@fab-jo.org P.O.Box: 926182 Amman 11190 Jordan
هاتف: 35 80 533 6 962+ فاكس: 17 76 533 6 962+ بريد الكتروني: info@fab-jo.org ص. ب: 926182 عمان 11190 الأردن
www.fab-jo.org

دراسة اتحاد رجال الأعمال العرب حول

تداعيات جائحة فيروس كورونا على الوطن العربي (2019-2022)

رؤية مستقبلية للسياسات الاقتصادية المُثلى للتعافي والإزدهار

الأمانة العامة – اتحاد رجال الأعمال العرب
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية
حزيران، 2022

الفهرس

الرقم	المحتوى
1	المقدمة
2	الدراسات السابقة
3	التحليل القطاعي لتأثيرات جائحة فيروس كورونا
4	التوصيات واستشراف المستقبل
5	المصادر والمراجع

(1). المقدمة

مما لا شك فيه أن ظهور جائحة فيروس كورونا أحدث أزمة عالمية غير مسبوقة أثرت على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإنسانية والصحية، فقد مرت أغلب شعوب العالم بظروف استثنائية لا تزال أثارها ممتدة الى يومنا هذا.

وبسبب تفشي فيروس كورونا عانى الوضع الاقتصادي في الدول العربية من أزمة معقدة ومركبة تفوق أزمة عام 2008، وهي الأزمة الأخطر منذ أزمة الكساد الكبير التي حدثت في عام 1929، خاصة و أن الأزمة العالمية الراهنة زادت على إثرها معدلات الفقر والبطالة في الوطن العربي.

لقد تأثرت سلباً مختلف المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية خلال عامي 2020-2021 سواء معدلات النمو، الإنتاجية، حركة التجارة الدولية، أنشطة الإستهلاك والاستثمار وأنماطها، نشاط قطاعات السياحة والطيران، وغيرها العديد من المتغيرات الاقتصادية.

ومما لا شك فيه تأثر الدول العربية بشكل كبير وغيرها العديد من المتغيرات الأخرى، وكأزمة لم تعهدها الدول من قبل توجه صانعي القرار وراسمي السياسات نحو اتباع إجراءات وقائية واحترازية لم يعهد لهم استخدامها من قبل، فكانت التجربة والخطأ هي الوسيلة السائدة وكان من الصعوبة إحداث حالة من التوازن في ذلك الوقت بين التصدي للجائحة وتأثيراتها الصحية وحماية حياة الشعوب من جهة والمحافظة على استقرار المؤشرات الاقتصادية وتجنب اتجاه الاقتصاد نحو كساد لا يمكن العودة منه.

فلا تزال المعادلة صعبة الى يومنا هذا ومن هنا تكمن أهمية الدراسات الاقتصادية التي تساهم في تقييم مختلف العوامل المتعلقة بتأثيرات جائحة فيروس كورونا كما وتساعد في وضع الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التعافي الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يهدف اتحاد رجال الأعمال العرب كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك من خلال هذه الدراسة الى الخروج بتوصيات وحلول عملية تحاكي التطورات والتغيرات في الهياكل الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة، ليصبح الاقتصاد أكثر مرونة وأفضل استجابة لأي صدمات مستقبلية غير متوقعة دون إحداث إختلالات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية وبما يساهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي.

مما لا شك فيه أن العالم قد مر عبر الزمن بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية كالكساد العظيم (1929-1939)، وأزمة أسعار النفط وأزمة الإئتمان (1772)، الأزمة الآسيوية (1997) والأزمة المالية العالمية في عام 2008، وجزء كبير من هذه الأزمات أثرت بشكل عميق على مختلف الدول.

إلا أن الأزمة العالمية التي سببتها الجائحة كانت مختلفة عن ما مر به العالم سابقاً من أزمات فكانت هي الأشد وذلك من حيث أسباب الأزمة، ونطاق انتشارها، وحجم القطاعات المتأثرة، ومدى تأثرها، الى جانب السياسات والإجراءات الحكومية التي تم تبنيها منذ بداية الجائحة.

فتأثر الاقتصاد العالمي من حيث نشاطه وأدائه سلباً وتأثرت قراراته وما اتخذته أغلب الدول من سياسات احترازية ووقائية غير مسبوقة ولم يتم اتخاذها من قبل فرضت قيوداً على مختلف الأنشطة الاقتصادية وما تبعتها من خطط تعافي اقتصادي تم تبنيها للتصدي للآثار الإنكماشية التي فرضتها تلك الإجراءات خلال الفترة 2020-2021 ولا تزال تلك الخطط قائمة لعكس آثار الركود الاقتصادي وتباطؤ محددات الطلب الكلي.

(1.1). أهداف الدراسة وأهميتها

نظراً لما سببته جائحة فيروس كورونا من آثار اقتصادية سلبية وأحدثت تغييرات جوهرية على الهياكل الاقتصادية وتداعيات اجتماعية كذلك هددت وبشكل مباشر حياة وصحة مختلف المجتمعات فأصبحت محط اهتمام من مختلف الباحثين وظاهرة عالمية تم دراستها بشكل مكثف خلال العامين السابقين ولا تزال الدراسات التي تحلل هذه الظاهرة قائمة ومستمرة.

ومن هنا تبرز أهمية تحليل تأثير الجائحة على مختلف الجوانب الاقتصادية الكلية والجزئية للخروج برؤية واضحة يمكن ترجمتها الى خطط عمل تساعد الدول في المنطقة العربية على التعافي اقتصادياً بشكل كامل.

يهدف اتحاد رجال الأعمال العرب من خلال هذه الدراسة الى إبراز تأثيرات جائحة فيروس كورونا على عدد من القطاعات المحورية على المستوى العربي و تسليط الضوء على أحد أهم الأزمات الدولية الحديثة وغير المسبوقة، مع التركيز على المحاور التالية:

المحور الأول: ما مدى تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي

المحور الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للمحافظة على اقتصادها من التدهور

المحور الثالث: ما مدى قدرة القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية على التعافي

المحور الرابع: توصيات ومقترحات من شأنها المساهمة في تحقيق التعافي الاقتصادي على المستوى العربي.

(1.2). منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي وذلك من خلال الإعتماد على المعلومات والبيانات الإحصائية المتوفرة من التقارير والدراسات الدولية والتي تغطي الفترة الزمنية التي بدأت بها جائحة فيروس كورونا بالظهور في شهر أذار من عام 2020 والى يومنا ها حسب ما هو متاح من قواعد البيانات الإحصائية من مختلف الجهات العربية والدولية.

الى جانب التحليل المنهجي الوصفي من خلال جمع المعلومات حول تأثيرات فيروس كورونا وانعكاساتها على عدد من القطاعات الاقتصادية لعينة مختارة من الدول العربية وذلك بالإعتماد على احصائيات التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية.

وتم الإعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف التقارير والبيانات والمؤشرات الإحصائية الصادرة عن عدد من المنظمات والجهات الدولية والعربية والإقليمية كبيانات ثانوية.

(2). الدراسات السابقة

حظي موضوع الأثر الاقتصادي لتداعيات جائحة فيروس كورونا على الوطن العربي بإهتمام العديد من الباحثين على المستوى الإقليمي والدولي. فتنوعت الدراسات التي اهتمت بتحليل أثر الجائحة على اقتصاد دولة عربية بحد ذاتها أو بمجموعة من الدول المختارة الى جانب وجود دراسات تناولت منطقة الشرق الأوسط وجنوب افريقيا.

كما واهتمت هذه الدراسات بتحليل أثر الجائحة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية على وجه التحديد أو بشكل شمولي. كما و تناولت العديد من الدراسات موضوع جائحة فيروس كورونا وتأثيراتها على مختلف الجوانب سواء تداعياتها الإجتماعية أو الصحية أو الاقتصادية وتنوعت هذه الدراسات على المستوى العربي وكذلك الدولي بأخذ عينة مختارة من الدول أو بدراسة دولة واحدة فقط.

كما وتنوعت الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة فبعض الدراسات ركزت على جانب واحد يعكس قطاع معين أو مؤشر اقتصادي كلي واحد وعدد من الدراسات حللت تأثيرات الجائحة على المستوى الجزئي وبعضها حلل أكثر من متغير اقتصادي.

فجميع الدراسات السابقة بتنوعها واختلافها قدمت حزمة متنوعة من التحليلات والإستنتاجات وكذلك التوقعات التي قللت من درجة عدم اليقين حول التوقعات الاقتصادية، والى أين سيتجه الاقتصاد العالمي، الى جانب تقديم عدد لا يستهان به من التوصيات والمقترحات التي تم الأخذ بها من قبل صانعي القرار وراسمي السياسات.

ونستعرض في هذا القسم من الدراسة موجزاً لأهم هذه الدراسات التي تناولت تأثير الجائحة على عدد من المتغيرات الاقتصادية والتي تعد من وجهة نظر الاتحاد أنها الأهم لتكون موضعاً للدراسة.

ويهدف الاتحاد من خلال هذا المحور الى استعراض موجز حول أبرز الأدبيات السابقة التي قامت بتحليل تأثيرات جائحة فيروس كورونا على مختلف الجوانب الاقتصادية منذ بدء الجائحة الى يومنا هذا، مع التركيز على عدد من الجوانب الاقتصادية التي يرى الاتحاد من وجهة نظره أنها تمتلك أولوية وأهمية خاصة، ونستعرضها بالشكل التالي:

كما وسيتم التركيز في هذا المحور على تحليل تأثير الجائحة على عدد من القطاعات وفقاً لما تم نشره من أبحاث، وعلى وجه الخصوص سيتم التركيز على:

1. السياحة والنقل
2. الأسواق المالية
3. الاستثمار
4. التجارة الخارجية

(2.1). القطاع السياحي في الوطن العربي

هدفت دراسة **كمال طرفاية، و عثمان توات(2021)** الى تحليل تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية، فأشارت الدراسة الى تراجع مساهمة قطاع السياحة والسفر في الوطن العربي بما يقارب **126** مليار دولار الأمر الذي عرض للخطر ما يقارب **4** مليون وظيفة في هذا القطاع.

ولفتت الدراسة الى أن تأثر القطاع السياحي في كل دولة عربية تباين حسب خصائص كل دولة ومدى قدرتها على التأقلم والتحمل وكذلك التعافي، فبينت الدراسة أن كل من السعودية، الإمارات، مصر، تونس، المغرب، فلسطين، كانت من أكثر الدول العربية تأثراً من حيث الأنشطة السياحية.

ووفقاً للدراسة فقد اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات فيما يتعلق بالتصدي للجائحة وذلك بهدف التخفيف من التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة على القطاع السياحي، كان من أهمها:

أولاً: اتاحة حزم تمويلية بتسهيلات ائتمانية ميسرة للمنشآت العاملة في القطاع السياحي
ثانياً: تقديم اعفاءات جزئية ومؤقتة من الأقساط والفوائد المترتبة على المنشآت العاملة في القطاع السياحي
ثالثاً: تأجيل سداد الضرائب المستحقة سواء على الأرباح، القيمة المضافة والمبيعات، اشتراكات الضمان الإجتماعي، وغيرها العديد من الإلتزامات لفترات زمنية محددة، إعفاءات من الإيجارات والرسوم المختلفة
رابعاً: توفير قروض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترات سماح تمتد لعامين
خامساً: إنشاء صناديق الأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي
سادساً: منح سيولة نقدية لدعم القطاع السياحي ومكاتب السياحة والسفر والعاملين فيها

وكان الإستنتاج الرئيسي للدراسة يتمحور حول فكرة أن الدول العربية الأكثر تأثراً هي الدول التي تتخذ من الإيرادات السياحية مصدر دخل أساسي لها وتعتمد على القطاع الخدمي بشكل عام كمساهم أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، الى جانب تأثر العمالة بشكل أكبر في الدول التي تتركز نسبة التوظيف من حيث عدد العمالة في القطاع السياحي.

كما وتشير أغلب الدراسات والتقارير الى كون القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثراً بالجائحة فوفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية انخفضت أعداد السياح على مستوى العالم لما يتراوح من 20-30% خلال عام **2020** الى جانب تراجع ايرادات القطاع **50%** أي ما يعادل **400** مليار دولار.

كما وكان التأثير السلبي ع القطاع السياحي كبيراً في الوطن العربي مع ترافقها لتراجع في أسعار النفط خلال عام 2020 مما نتج عنه تراجع في ايرادات عدد من الدول بشكل مضاعف خاصة تلك الدول التي تعد وجهات سياحية عالمية بمساهمة كبيرة للقطاع السياحي من الناتج المحلي الإجمالي مثل (السعودية، مصر، الإمارات، فلسطين، تونس، المغرب).

وكما أشار لها العديد من الخبراء فإن هذا يعادل خسارة لسبع سنوات من النمو المتواصل في القطاع السياحي مشكلةً أحد أشد الأزمات المؤثرة على هذا القطاع منذ أكثر من خمسة عقود ماضية، فإذا ما قمنا بمقارنة معدلات التغير في عدد السياح الوافدين الى الدول العربية خلال الفترة (2007-2020) نلاحظ أن الوطن العربي تأثر بعدد من الأزمات عبر الزمن نتج عنها تراجع في عدد السواح كان من أهمها في عام 2009، 2011، 2012، 2015، 2016. لكن في عام 2020 كان التراجع غير مسبوق وفقاً **للمنظمة العربية للسياحة (2020).**

فوفقاً للمنظمة فإن التراجع في ايرادات السفر الى جانب التراجع في أعداد المسافرين خلال عام 2020 في الوطن العربي كان بالشكل التالي (من الأكثر تأثراً الى الأقل تأثراً).

1	السعودية	7	قطر
2	الإمارات	8	تونس
3	مصر	9	عُمان
4	المغرب	10	لبنان
5	الكويت	11	الأردن
6	الجزائر	12	البحرين

ووفقاً للمنظمة فإن هناك عدد من سيناريوهات لتعافي القطاع السياحي العربي

التعافي السريع (سيناريو التفاؤل)	•تطبيق معايير صحية عالمية • عودة ثقة المسافر بشكل سريع • عودة شروط السفر كما السابق بشكل سريع •فترة التعافي المتوقع: 2023 •الهدف المتوقع: عودة المؤشرات السياحية بشكل مقارب لعام 2019
التعافي البطيء (سيناريو التشاؤم)	•افتراض عدم تطبيق معايير صحية متناغمة •ضعف ثقة المسافرين •تطبيق قيود على السفر •فترة التعافي المتوقعة: 2026
التعافي الوسطي	•تعافي الاقتصاد بوتيرة ثابتة •التنسيق الدولي في تطبيق المتطلبات والشروط الصحية •الإلتزام بتلقي المطاعيم •فترة التعافي المتوقعة: 2024

فيما يتعلق بالسيناريوهات فيختلف ما سيتم تحقيقه بشكل فعلي حسب خصائص كل دولة وما اتخذته من اجراءات واتبعته من سياسات.

وقدم عمر دينا و دامس زكريا (2021) في دراستهم رؤية مستقبلية لنمو القطاع السياحي في ظل جائحة فيروس كورونا لدول مختارة، فأشارت الدراسة الى أن الجائحة سببت أزمة غير مسبوقة أحدثت فروقات على مستوى السياسات الدولية والاقتصادية. فحللت الدراسة الأثر الذي ستتركه الأزمة على نمو القطاع السياحي في كل من الإمارات، تركيا، ماليزيا، السعودية، أندونيسيا، قطر، المغرب.

وأكدت نتائج الدراسة بأن قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تكبدت خسائر كبيرة كونه أحد أكثر القطاعات الخدمية توظيفاً للعمالة في الوطن العربي فيصنف هذا القطاع كقطاع كثيف للعمالة، والذي تم تصنيفه كأكثر القطاعات التي شهدت فقداناً للوظائف في الوطن العربي، فترى الدراسة بأن ما سببته الجائحة من أزمة في القطاع السياحي لم يشهد مثلها العالم من قبل منذ الحرب العالمية الثانية.

وأكدت الدراسة على أهمية القطاع السياحي الذي يساهم بما يقارب 10% من الناتج المحلي العالمي، كما ويوفر القطاع وظيفة واحدة من بين 4 وظائف في جميع أنحاء العالم ويمتلك روابط مباشرة وغير مباشرة مع 185 نشاطاً اقتصادياً، ويمثل ما يقارب 80% من الشركات السياحية شركات صغيرة ومتوسطة الحجم تمتلك مصادر محدودة من الموارد المالية ولا تتحمل التعرض لصدمات كبيرة.

ووفقاً للدراسة فكانت التوقعات تشير الى انخفاض ما يتراوح نسبته 45-70% من الأنشطة السياحية الدولية نتيجة القيود التي فرضتها ما يقارب 217 وجهة سياحية حول العالم، فأغلقت 45% من الوجهات الدولية بشكل جزئي وكلي فلم يكن يسمح للركاب بالدخول، وعلقت 30% من الرحلات الجوية وتم منع 18% من الوجهات دخول المسافرين من دول معينة وفقاً لتصنيفات دول حمراء ودول خضراء خلال فترة الجائحة خلال الفترة 2020-2021، كما وطبقت ما يقارب 7% من الوجهات الدولية اجراءات الحجر الصحي والعزل الذاتي.

ونتيجة لهذه الإجراءات وغيرها العديد تراجع أداء قطاع السياحة والسفر والطيران بشكل كبير الى جانب الركود الذي حدث في حركة التجارة الدولية.

وبينت الدراسة بأن مدى تأثر القطاع السياحي في الوطن العربي متفاوتة حسب درجة التنوع الاقتصادي في الدولة ومدى اعتماد الدولة على الإيرادات السياحية كمصادر للدخل. وأشارت الدراسة إلى أن أغلب الدول توجهت نحو تخفيض توقعاتها المرافقة لخططها الاقتصادية لعامي (2020-2021).

وخلصت نتائج الدراسة الى أن التنوع المحدود للصادرات في عدد من الدول العربية والإعتماد الكبير على النشاط السياحي هو ما جعل مدى تأثير الجائحة أعمق في المنطقة العربية.

وقامت دراسة فطيمة مشتر و شين خثير (2021) بتحليل آثار الجائحة على قطاعي السياحة والنقل الجوي في الدول العربية. وأشارت الدراسة إلى أنه ونتيجة الجائحة تأثر النشاط الاقتصادي في الوطن العربي فتراجع كل من أعداد المسافرين وكذلك الإيرادات السياحية ومساهمة قطاعي السياحة والنقل الجوي في الناتج المحلي الإجمالي.

فأشارت الدراسة الى تراجع عدد السائحين على المستوى الدولي بمعدل 70%خلال عام 2020 وكان الإنخفاض الأكبر يتركز في منطقة آسيا بنسبة 82%، تلتها منطقة الشرق الأوسط بإنخفاض 73%، تلتها افريقيا بنسبة 69%، وتلتها كل من أوروبا وأمريكا بنسبة 68%.

ويكمن السبب في هذه الإنخفاضات وفقاً للدراسة إلى إغلاق ما يقارب 32% من جميع الوجهات العالمية خلال الجائحة، خاصة مع بداية ظهورها الى جانب انخفاض الطلب على قطاع الطيران وفرض قيود على السفر. وبينت الدراسة بأن قطاع النقل الجوي للبضائع قد تأثر بشكل أقل مقارنة بقطاع النقل الجوي للركاب وذلك لإستمرار تدفقات السلع بين الدول خاصة المستلزمات الطبية والمواد الغذائية.

(2.2). القطاع المالي والمصرفي في الوطن العربي

تناولت دراسة **طلحة الوليد (2020)** تحليلاً لتداعيات انتشار فيروس كورونا في القطاع المصرفي والمالي في الدول العربية، وذلك من خلال التركيز على تحليل الأثر المباشر وغير المباشر للجائحة ومدى تأثر القطاعات الاقتصادية سلباً بالتداعيات الاقتصادية للفيروس.

وأشارت الدراسة الى أن الجائحة قد أثرت بشكل مباشر على القطاع المالي والمصرفي وبصورة أساسية على مؤشرات السلامة المالية، وتوجه العديد من الدول نحو الإقتراض لدعم القطاع الصحي، وفيما يتعلق بالأثر غير المباشر للجائحة على القطاع المالي فأشارت الدراسة الى مواجهة مختلف الشركات لمشاكل في السيولة وارتفاع في قيمة المطلوبات والإلتزامات التي نتج عنها زيادة في حالات التعثر المالي بشكل ملحوظ.

كما وتوقف عدد كبير من الشركات عن عملها نتيجة الإغلاقات مما راجع من ايرادتها وأرباحها بشكل ملحوظ وحد من قدرة هذه الشركات على الإيفاء بإلتزاماتها من قروض وفوائد مترتبة عليهم، وبالتالي انعكاس ذلك على أداء البنوك والأجهزة المصرفية التي واجهت طلباً متزايداً على النقد سواء من سحب ايداعات ومدخرات أو من خلال طلب القروض قصيرة الأجل. خاصة في المشاريع الصغيرة والمتناهية بالصغر والعاملة في نطاق القطاعات الأكثر تأثراً في الجائحة كالقطاع السياحي والفنادق والمطاعم، السفر والنقل.

كما ونتج عن ذلك تراجع التصنيفات الإئتمانية لعدد من الجهات العاملة في القطاع المصرفي الى جانب ارتفاع مخاطر التعثر وعدم السداد، ونتيجة لذلك تدخلت البنوك المركزية في الوطن العربي للحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي وتحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقد وعرض النقد مع وجود سيولة كافية لتجنب انهيار الأسواق أو الدخول في حالة من الكساد الذي لا يمكن الخروج منه بسهولة.

<u>فتوجهت الدول العربية بشكل عام الى:</u>

أولاً: توظيف أدوات السياسة النقدية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لسلبية للجائحة كلٌ حسب أدواته المتاحة وخصائص وقدرات الدول المتاحة ضمن الإمكانيات المتوفرة، وكان من أهم هذه الأدوات هي سعر الفائدة، نسبة الإحتياط النقدي، عمليات السوق المفتوح، ضخ النقد لزيادة قدرة المصارف على منح التمويل.
ثانياً: إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية والقطاع الخاص مثل المغرب والكويت.
ثالثاً: أغلب الدول العربية قامت بإنشاء صندوق تكافلي لجمع التبرعات مثل السودان.

بالرجوع لدراسة **الضب علي (2021)** والتي قامت بدراسة تقلبات عوائد الأسهم لما يقارب 13 بورصة عربية خلال الفترة 2018-2021 وبينت نتائج الدراسة بأن البورصات العربية قد تأثرت بالجائحة وشهدت تقلبات مستمرة الى جانب مواجهتها لصدمات في العوائد.

كما وأشارت الدراسة الى أن تأثير الإشاعات والمعلومات غير الجيدة كان لها التأثير السلبي الأكبر. وترى الدراسة أن سبب التأثر الكبير الذي حدث في الأسواق المالية العربية تعود لحالة عدم اليقين التي كانت سائدة بين المتعاملين في أسواق رأس المال، مما صعب على المستثمرين إجراء التوقعات اللازمة حول المستقبل بالإعتماد على البيانات التاريخية المتاحة فأصبح التنبؤ بسلوك الأسهم واتجاهها وبناء التوقعات عليها صعباً.

كما وقامت عدد من الدراسات بتحليل تأثيرات التقلبات في أسعار النفط على أسواق الأسهم في ظل الجائحة خاصة في بورصات الخليج العربي وبينت نتائج هذه الدراسات بأن تقلبات أسعار النفط زادت المخاطر النظامية بشكل أكبر خلال فترة الجائحة مقارنة بالفترات قبل الجائحة خاصة سوق السعودية التي تأثر بشكل أكبر.

وعليه خلصت نتيجة الدراسة الى أن مخاطر النفط وتأثيراته على الأسواق المالية ظهر أثره بشكل أكبر خلال الجائحة أي أن الجائحة عظمت من تأثير التقلبات في أسعار النفط على الأسواق المالية في الخليج العربي، فأظهرت نتائج دراسة **أبو زايد والفيومي (2021)** أن التأثير السلبي للمخاطر السوقية النظامية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ظهر تأثيرها بشكل أكبر خلال الجائحة خاصة في السعودية وتلتها الإمارات.

(2.3). الاستثمار في الوطن العربي

أثرت جائحة فيروس كورونا سلباً على التدفقات الاستثمارية الواردة الى الوطن العربي الى جانب الإنخفاض في رأس المال لأسواق الأسهم العربية وفقاً **لتقرير الأمم المتحدة تحت عنوان آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية : التجارة والاستثمار في الوطن العربي(2020)**، فوفقاً للتقرير فقد بلغت صادرات المنطقة العربية ما يقارب 1 تريليون دولار أي ما نسبته 5% من الصادرات العالمية، بينما بلغت قيمة الواردات ما يقارب 0.828 تريليون دولار أي ما يقارب 4.4% من الواردات العالمية.

ويشير التقرير الى أن الأزمة الحقيقة تنبثق من كون أن الصين من أهم الشركاء التجاريين لواردات الوطن العربي مما جعل أثر الجائحة عميق على الوطن العربي من العديد من الجوانب، فتراجعت الواردات والإيرادات الجمركية خاصة في الدول التي تعتمد على هذا النوع من الإيرادات كمصادر للدخل فتأثرت التدفقات نتيجة تراجع أرباح الشركات متعددة الجنسيات حول العالم.

وقبل الجائحة كان هناك تراجع في التدفقات الاستثمارية الواردة للدول العربية والتي كانت تقارب 31 مليار دولار في عام 2018، مقارنة مع 88.5 مليار دولار في عام 2008، فمما لا شك فيه أن الإنخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان الأكثر حدة في عام 2020 وذلك منذ عام 2011 وما رافقتها من اضطرابات سياسية.

ووفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD **حول الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في زمن فيروس كورونا (2020)** فقد سببت جائحة فيروس كورونا تحديات اقتصادية اضافية فيما يتعلق بعملية جذب الاستثمارات بالإضافة الى ما كانت تعانيه المنطقة من ضعف مناخ الاستثمار والتوترات الجيوسياسية الإقليمية فتأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً نتيجة الجائحة والتي أشار التقرير الى كون منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أكثر المناطق تأثراً لإعتمادها على حصص كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأساسية خاصة في الدول العربية التي تشهد نزاعات وتقلبات سياسية.

كما ونتج عن الجائحة صدمات في العرض والطلب وانخفاض في أسعار النفط خلال عام 2020 الى جانب انخفاض ثقة المستثمرين وتأثر المنطقة بشكل أكبر من حيث تدفق الاستثمارات، ولتأثير الجائحة كذلك على القرارات الاستثمارية للمستثمرين من حيث التوسع والإستمرار أو التوجه نحو إعادة تنظيم الإنتشار الجغرافي والقطاعي للأنشطة الاستثمارية.

بدأت الدول العربية في التوجه نحو بناء استراتجيات ترويج للاستثمار ترتكز على جذب المستثمرين بالتركيز على عدد من العوامل منها:

أولاً: تقصير سلاسل التوريد مثل تونس
ثانياً: دراسة تبني استراتيجيات استبدال الواردات في قطاعات معينة مثل لبنان
ثالثاً: التوجه نحو اعداد قانون استثمار جديد يواكب التطورات العالمية مثل الأردن
رابعاً: التركيز على مشاريع البنية التحتية لجذب الاستثمار مثل مصر

كما وحدد التقرير أهم معوقات الاستثمار في المنطقة في ظل الجائحة كالتالي:

1. أطر استثمارية معقدة وعدم الوضوح في السياسة الاستثمارية
2. قيود عديدة وإجراءات متشابكة
3. عدم كفاية لوجيستيات البنية التحتية (ضعفها، عدم تحديثها ومواكبتها) لمتطلبات الاستثمار وتغيراتها)

وبين التقرير الى أن إجراءات الإحتواء التي اتخذتها الحكومات للتصدي للجائحة نتج عنها توقف لقطاعات عديدة مما عطل أنشطة عدد كبير من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالمقابل اتخذت كذلك تلك الدول إجراءات تخفف من وطأة الأزمة افتصادياً فقامت عدد من الدول بتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتقديم دعم لقطاعات محددة مثل الجزائر التي قامت بتخفيض فاتورة الاستيراد بقيمة مليار دولار ومنعت تصدير المواد الغذائية والطبية لفترة زمنية محددة بالمقابل قامت مصر بإعادة توجيه انتاجها نحو الإنتاج الصحي مع منح تصاريح بالعمل لمدة ستة أشهر دون الحاجة للإمتثال للإجراءات العادية بينما قامت المغرب بإطلاق برنامج لدعم الشركات الصغيرة لمساعدتها على انتاج المنتجات الصحية والمعقمات.

كما وقامت أغلب الدول العربية بإنشاء وحدات الأزمات في مختلف الوزارات والجهات الرسمية منها وكالات ترويج الاستثمارية لمتابعة شؤون المستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم خلال الجائحة مثل الأردن، تونس، المغرب، مصر، السعودية، لبنان.

وعلى الرغم من كون جميع ما ذكر من الإجراءات وما لم يذكر كان مؤقتاً إلا أنه ساهم بشكل مباشر وكذلك غير مباشر في التقليل من عمق ومدى تأثير الجائحة اقتصادياً.

(2.4) الأمن الاقتصادي

وتناولت دراسة **السبعاوي يوسف (2020)** الأمن الاقتصادي في ظل انتشار فيروس كورونا وحللت الدراسة تأثير الجائحة على النمو الاقتصادي العالمي ومدى تأثر حجم الطلب والعرض العالمي وتداعيات الجائحة على الأمن الاقتصادي، وعرفت الدراسة الأمن الاقتصادي على أنه *"توافر التدابير اللازمة لتحقيق القدرة المالية المستقلة والفاعلة باستثمار عناصر الإنتاج المختلفة للوصول الى نظام مالي واستثماري قادر على اشباع الحاجات الأساسية للمجتمع"*.

ووفقاً لنتائج الدراسة التي تتوقع أن تتسع حجم أزمة الكساد وتوجه العالم ليكون أكثر انغلاقاً وأقل انفتاحاً عن السابق، وتقترح الدراسة أهمية العمل على توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات ودعم الطلب من خلال توظيف أدوات السياسة المالية والنقدية لضخ السيولة وتوفيرها في الاقتصاد.

وتشير الدراسة الى أن الجائحة تسببت بأزمة عالمية اقتصادية لم تُستثنى أي دولة منها سواء متقدمة أو نامية. وصنفت الدراسة تأثيرات فيروس كورونا وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: إعاقة النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والخدمات والنقل لمختلف أشكاله وإضعاف العرض والطلب.
المحور الثاني: تكاليف التصدي والإحتواء من حيث إجراءات احترازية ووقائية للتصدي للجائحة.
المحور الثالث: تراجع الثقة في الاستثمار المرافقة لحالة عدم التأكد وعدم اليقين التي كانت سائدة في بداية ظهور الجائحة، والتخوف من الاستثمار.
المحور الرابع: تأثر قطاع الطيران والنقل الجوي سلباً من حالات الإغلاق التي تم فرضها من قبل الجهات الحكومية خلال الجائحة.

ومن وجهة نظر الدراسة فإنه من المهم العمل على تحليل تأثيرات الجائحة على كل من:

- النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي
- التجارة العالمية للسلع والخدمات
- سوق البترول العالمي
- أسواق العمل

ووفقاً للدراسة فإن نمو الاقتصاد العالمي قبل ظهور الجائحة كان يشهد تباطؤاً نتيجة عدد من التحديات كان من أهمها التوترات التجارية والحرب الباردة بين الصين وأمريكا، فقامت عدد من المنظمات الدولية بتخفيض توقعاتها حول النمو الاقتصادي العالمي.

فعدل *صندوق النقد الدولي* توقعاته من 33% الى 3.2% في عام 2020 وذلك قبل أن يتم إجراء سلسلة من التعديلات على التوقعات التي أخذت بعين الإعتبار التأثيرات السلبية للجائحة على جوانب العرض والطلب. كما وتوقع *البنك الدولي* في نفس الفترة نمو الاقتصاد العالمي 2.4%. وتوقعت منظمة الأمم المتحدة نمو الاقتصاد العالمي 2.5% وعدلتها الى 2% نتيجة ظهور الجائحة.

وخلال جائحة فيروس كورونا قامت مختلف المنظمات الدولية بتعديل توقعاتها وبناء سيناريوهات تقييم مدى تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي. فخفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2020 توقعاتها للنمو العالمي الى 2.4%.

ووفقاً للدراسة فإن أهم عوامل تخفيض توقعات النمو هو:

- تراجع الإستهلاك العام والخاص
- عدم اليقين حول أسعار الأصول
- تراجع حركة التجارة العالمية
- تأثر سلاسل العرض العالمي
- تقلبات الطلب على النفط وتذبذب أسعاره
- الإنعكاسات السلبية على سوق العمل وفقدان الوظائف

كما واستعرضت الدراسة عدداً من الأثار المستقبلية المتوقعة للجائحة:

أولاً: ازدياد التنافسية بين الدول وارتفاع درجة حدتها خاصة بين الدول الصناعية العظمى.

ثانياً: ضعف العولمة خاصة مع وجود الحروب التجارية وفرض إجراءات الحماية.

ثالثاً: التوجه بشكل أكبر نحو مركزية الدولة وما يرافقها من تدخلات في القرارات والإجراءات.

رابعاً: توجه الاستثمار الرأسمالي نحو قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية.

(3). التحليل القطاعي لتأثيرات جائحة فيروس كورونا

(3.1). التوقعات الاقتصادية

لقد تأثرت الدول العربية بتداعيات فيروس كورونا المستجد سواء الدول المصدرة منها للنفط أو المستوردة له على حدٍ سواء. فهناك العديد من التأثيرات السلبية والخسائر والأضرار التي واجهتها الدول العربية خلال الأزمة الراهنة والتي ناقشت أبعادها عدد من التقارير الدولية والعربية.

وفقاً لمستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (كانون الثاني، 2022) فإن الاقتصاد العالمي في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة فمع انتشار سلالة أوميكرون الجديدة المتحورة من فيروس كورونا، عادت الدول إلى فرض قيود على الحركة، وأدى تصاعد أسعار الطاقة والإنقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه خاصة في الولايات المتحدة، وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وباتت آفاق النمو وفقاً للتقرير محدودة في الصين نتيجة الإنكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات. فالنمو العالمي أخذ في التباطؤ فكان من المتوقع أن ينمو في عام 2021 الى ما يقارب 5.9% أما في عام 2022 خفض صندوق النقد الدولي توقعاته الى 4.4% أي بفارق 1.5 نقطة مئوية بينما يتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.8% في عام 2023.

ويشير التقرير الى أن أحد أسباب تباطؤ التعافي يعود الى أن الاقتصاد الأمريكي والصيني لم يتعافى بالشكل المطلوب فسرعة النمو تراجعت لدى كلا البلدين، الى جانب تزايد حالة عدم اليقين بسبب متحور أوميكرون، ولخص التقرير عدداً من الأسباب الأخرى منها:

وعلى الرغم من انخفاض التباينات بين قوى العرض والطلب وتوقع صندوق النقد الدولي لتراجع معدلات التضخم الا أنها ارتفعت خلال عام 2021 ولا تزال تأخذ اتجاها تصاعدياً عن أغلب الدول خاصة الدول الصناعية الكبرى.

وأشار أحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، **"تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي"**، في شهر تشرين الأول من عام 2021 إلى توقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في كل من عامي 2021 و 2022 الي 4.1% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفيما يتعلق بتوقعات النمو في الوطن العربي أشار أحدث تقرير صادر عن **صندوق النقد العربي " تقرير آفاق الاقتصاد العربي" في إصداره الخامس عشر في تشرين الأول 2021**، الى أنه من المتوقع أن ينمو اقتصاديات الوطن العربي بمعدل 2.7% خلال عام 2021 وبمعدل 5.2% في عام 2022.

كما وتوقع الصندوق أن تنمو دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عُمان، البحرين) في عام 2022 بمعدل 5.5%، بينما توقع نمو الدول النفطية الرئيسية باستثناء دول المجلس (الجزائر، العراق، اليمن، ليبيا) في نفس الفترة بمعدل 5.2%، كما وتوقع الصندوق نمو الدول العربية المستوردة للنفط (مصر، المغرب، السودان، تونس، لبنان، فلسطين، الأردن، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر) في نفس الفترة بمعدل 4.6%.

وأشار الصندوق الى أنه مع افتراض استمرار حملات التلقيح وزيادة كميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية المنتجة للنفط، وتعافي القطاعات الاقتصادية فمن المتوقع تحسن معدلات النمو في الوطن العربي، خاصة مع تعافي الطلب الخارجي وانتعاش سوق النفط العالمي، الى جانب تبني عدد من الدول العربية لمجموعة من حزم تحفيز الاقتصادي والتي بلغت وفقاً لبيانات الصندوق الى ما يقارب 341.5 مليار دولار حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021.

وفيما يتعلق بالتوقعات حول معدلات التضخم في الوطن العربي فأشار التقرير الى توقعه بأن تواجه الدول العربية ضغوطاً تضخمية وذلك نتيجة لعدة عوامل منها:

1. ارتفاع أسعار السلع الغذائية وكذلك المحاصيل الزراعية.
2. ارتفاع أسعار الطاقة.
3. الضغوطات على أسعار صرف العملات المحلية.
4. زيادة مستويات الطلب المحلي في عدد من الدول نتيجة زيادة العرض النقدي.
5. تغيرات حجم الإنتاج الزراعي نتيجة التقلبات المناخية.

وفيما يتعلق بتوقعات الإسكوا وفقاً لأحدث مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020–2021 صدر (بشهر كانون الثاني،2022) فإنه من المتوقع استمرار التعافي الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العامين القادمين مع توقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية خلال عام 2022 بمعدل 3.7%، و 3.6% في عام 2023. وذلك وفقاً للسيناريو المحافظ وقد تصل النسبة الى 3.9%حسب السيناريو المتفائل.

وأشار التقرير الى أنه يترافق مع هذه التوقعات حزمة من المخاطر منها بطؤ حملات التطعيم والمخاوف من موجة جديدة من متحورات فيروس كورونا. مما قد يخفض من معدلات النمو في المنطقة العربية الى 2.4% في عام 2022 و 3.2% في عام 2023.

كما ويتوقع التقرير انخفاض معدلات الفقر من 27% في عام 2021 الى 26% في عام 2023. وتراجع معدلات البطالة من 11.1% في عام 2021 الى 10.7% في عام 2022.

وأشارت الإسكوا الى وجود احتمال لتأثر التوقعات الواردة في التقرير بتداعيات متحور أوميكرون خلال عام 2022 إلا أنه من المرجح تعافي المنطقة في عام 2023 باستثناء الدول المتأثرة بالنزاعات لضعف القدرة لديها على التعامل مع الأزمات الصحية الطارئة.

كما ويشير التقرير الى أن سرعة وتيرة التعافي الاقتصادي سيختلف من دولة الى أخرى في المنطقة العربية ويعود هذا الإختلاف الى سرعة حملات التلقيح والعائد من النفط والقطاع السياحي، وحجم التحويلات المالية، وتدفق المساعدات الإنمائية.

وفيما **يتعلق بتوقعات البنك الدولي وفق تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في بداية عام 2022** فأشار التقرير الى احتمالية أن يعود النمو في أغلب اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية خلال الفترة 2022-2023 لمتوسط المعدلات السائدة خلال العقد السابق لظهور الجائحة.ولكن لن تكون وتيرة النمو كافية للتعويض عن الإنتكاسات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي خلال الجائحة.

وبين التقرير أن أوروبا وآسيا الوسطى ستكون القرب الى مسارها قبل الجائحة بينما ستكون جنوب آسيا الأكثر بعداً عنها وتوقع البنك الدولي أن يتسارع النمو في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عام 2022 بمعدل 4.4% قبل أن يتراجع في عام 2023 الى 3.4%، بينما توقع التقرير أن تنمو بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية في عام 2022 الى 4.6% وتتراجع في عام 2023 الى 4.4%.

واستعرض التقرير موجزاً لأبرز التحديات التي قد تقف عائقاً أمام الوصول الى التعافي الاقتصادي منها:

1. تراجع الدعم المتاح من المالية العامة وضيق الحيز المالي
2. استمرار الإختناقات على جانب العرض
3. ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا
4. انحراف توقعات التضخم عن المستهدف والنسب المتوقعة
5. إعادة هيكلة الديون خاصة الدولية منها
6. تغير المناخ وتقلب أسعار المواد الأولية
7. التوترات الجيوسياسية والإضطرابات الإجتماعية
8. انعدام الامن الغذائي

(3.2). الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية

لايوجد قطاع اقتصادي في الدول العربية لم يتضرر من تداعيات الجائحة، فمختلف القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي تكبدت خسائر كبيرة جراء تراجع أرباحها وانخفاض مبيعاتها ونقص السيولة لديها فأثر التراجع غير المسبوق في أداء القطاعات الاقتصادية على النمو في الناتج لمحلي الإجمالي الى جانب تأثر أغلب المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية سلباً.

يمكن تلخيص أهم التأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا على المستوى الكلي في الوطن العربي كالتالي:

1. التأثير السلبي على التجارة الخارجية للدول العربية
2. التأثير السلبي على أداء القطاع السياحي، القطاع التجاري وقطاع التجزئة، وقطاع الطيران والنقل في الدول العربية
3. التراجع في إيرادات الخزينة مع تراجع حجم التبادل التجاري

4. تراجع في النمو الاقتصادي وعدم تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المحتملة في بداية عام 2020 وكذلك 2021 وإنخفاض مستوى الإنتاجية
5. تراجع أداء القطاع الخاص بكافة قطاعاته وإزدياد الكلف عليه.
6. تسريح العمالة للتخفيف من التكاليف المترتبة على القطاع الخاص مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة والفقر
7. التأثيرات السلبية على الاستثمار في المنطقة وذلك لتزايد درجة المخاطر الاقتصادية وعدم التأكد الناتجة عن الجائحة
8. التاثيرات السلبية على الأسواق المالية والمتعاملون فيها وتراجع أدائها.
9. تزايد حجم الديون الداخلية والخارجية وعدم القدرة على السداد كالسابق.

يمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في ظل جائحة فيروس كورونا

أولاً: التحديات المتعلقة بتوقعات تفاقم مشكلة الفقر والبطالة في الدول العربية

بالإشارة الى تقرير **"مسح التطورات الاقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية"، الذي أصدرته الإسكوا لعامي 2020-2021** فإن المنطقة العربية لا تزال تواجه العديد من التحديات الإجتماعية ، بما في ذلك تزايد الفقر والبطالة، واستمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وانتشار عدد كبير من اللاجئين و النازحين داخلياً.

ومن المتوقع وفقاً للمسح أن يبلغ فقر الدخل في عام 2021 ما قيمته 18.8% ومن غير المتوقع أن ينخفض فقر الدخل انخفاضاً كبيراً في البلدن المتأثرة بالنزاع وفي البلدان الأقل نمواً فيشير التقرير الى بلوغ الفقر 55.4%، 41% على التوالي.

كما ومن المتوقع أن تظل البطالة مرتفعة في البلدان التي تواجه مخاطرَ سياسية وعدم استقرار، وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات وفي العديد من البلدان العربية الأقل نمواً.

معدل البطالة	2020 %	2021 %
مجموع البلدان العربية	12	11.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	4.5	4.2
البلدان العربية متوسطة الدخل	12.8	12
البلدان المتأثرة بالنزاع	15.3	14.6
البلدان العربية الأقل نموا	16.4	16

*المصدر: توقعات الاسكوا

ويشير التقرير الى إن معدلات الفقر في المنطقة العربية ستنخفض من نسبة 27% من مجموع السكان في عام 2021، إلى نحو 26% في عام 2023 ولكن مع استمرار وجود تفاوت بين مجموعات البلدان. من ناحية أخرى، ستظل معدلات البطالة في المنطقة من أعلى المعدلات في العالم لا سيّما بين النساء والشباب، رغم التوقع بانخفاضها لتصل نسبتها إلى 10.7% في عام 2023 بعد أن كانت 11.8% في عام 2021.

نسبة عدد الفقراء (خط الفقر الوطني)	2020 %	2021 %
مجموع البلدان العربية	8.9	8.8
البلدان العربية متوسطة الدخل	20.9	18.8
البلدان المتأثرة بالنزاع	55.6	55.4
البلدان العربية الأقل نموا	40.1	41

*المصدر: توقعات الاسكوا

كما ويشير البنك الدولي الى أن تأثير جائحة كورونا هو الأكبر بالنسبة للفئات الأشد فقراً في العالم، ففي عام 2021، انخفض متوسط دخل 40% الأشد فقراً من السكان في توزيع الدخل العالمي بنسبة 6.7% عن توقعات ما قبل الجائحة، وبين عامي 2019 و2021، انخفض متوسط دخل 40% الأشد فقراً من السكان بنسبة 2.2%.

وفيما يتعلق بتقرير **"الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2022" الصادر عن منظمة العمل الدولية**، فقد خفضت منظمة العمل الدولية توقعاتها لانتعاش سوق العمل في عام 2022 ، وتوقعت عجزاً في ساعات العمل عالمياً يعادل 52 مليون وظيفة بدوام كامل مقارنة بالربع الرابع من عام 2019.

وكان التوقع السنوي السابق والذي أصدر في أيار 2021 قد توقع عجزاً قدره 26 مليون وظيفة بدوام كامل خلال عام. وفي حين أن التقدير الأخير يمثّل تحسناً مقارنة بالوضع في عام 2021، إلا أنه لا يزال أقل بنسبة 2 % من عدد ساعات العمل العالمية قبل الجائحة، وفقاً للتقرير.

ومن المتوقع أن تبقى البطالة العالمية أعلى من مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2023 على الأقل، ويقدر مستوى 2022 بـ 207 مليون، مقارنة بـ 186 مليون في عام 2019.

ويحذر تقرير منظمة العمل الدولية أيضاً من أن التأثير الإجمالي على الاستخدام أكبر بكثير مما هو وارد في هذه الأرقام لأن الكثيرون تركوا القوى العاملة. ومن المتوقع أن يظل معدل المشاركة في القوى العاملة العالمية في عام 2022 أقل بمقدار 1.2 نقطة مئوية عن عام 2019.

ويعكس التخفيض في توقعات عام 2022 إلى حد ما تأثير المتحورات الحديثة من فيروس كورونا، مثل دلتا وأوميكرون، على عالم العمل، فضلاً عن عدم اليقين الكبير فيما يتعلق بالمسار المستقبلي للوباء.

أما فيما يتعلق بالتقديرات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2022، فتتوقع منظمة العمل الدولية عجزاً في ساعات العمل في المنطقة بنسبة 2.7 % مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، ما يعادل 3.7 مليون وظيفة بدوام كامل. وكانت التقديرات السابقة لشهر أيار 2021 قد توقعت عجزاً في ساعات العمل في المنطقة بنسبة 0.9 % في عام 2022.

يحذر التقرير كذلك من الاختلافات الكبيرة في تأثير الأزمة على مجموعات العمال والبلدان المختلفة. وتؤدي هذه الاختلافات إلى تعميق التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، وتضعف النسيج الاقتصادي والمالي والاجتماعي في كل الدول تقريباً بغض النظر عن وضعها التنموي.

ومن المرجح أن يتطلب إصلاح هذا الضرر سنوات طويلة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة المدى على المشاركة في القوى العاملة، ودخل الأسرة، وعلى التماسك الاجتماعي وربما السياسي أيضا.

ويشير التقرير فيما يتعلق بالوطن العربي بأن الانتعاش في أسواق العمل أقوى في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين أن الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى تعاني من معدلات انتعاش سينة.

كما و يوضح التقرير أنه من المتوقع أن يستمر تأثير الأزمة غير المتزن على عمل المرأة في السنوات المقبلة. في حين أن إغلاق مؤسسات التعليم والتدريب سيكون له آثار متتالية طويلة المدى على الشباب، لا سيما الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت.

ثانياً: التحديات المتعلقة بتفاقم عجز الموازنات لدى الدول العربية نتيجة الإنفاق غير المخطط له على القطاع الصحي

من المعلوم أن جزءا كبيراً من إنفاق الدول العربية يتوجه لتمويل النفقات العامة المختلفة لكن الأزمة الراهنة فرضت على الدول مضاعفة الإنفاق على المنظومة الصحية بشكل غير متوقع الأمر الذي نتج عنه دخول عدد من الدول العربية بمرحلة العجز وتشير التوقعات إلى أن عجز الموازنات سوف يتضاعف ما بعد الكورونا. وهو ما سيؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

وفقاً للإسكوا فإن الديون في المنطقة العربية قد تفاقمت وتضاعف حجمها خلال العقد الأخير لتصل إلى ما يقارب 1.2 ترليون دولار في البلدان العربية غير المتأثرة بالنزاعات. كما وقد بلغت الديون أكثر من 80 % من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية متوسطة الدخل .ويرجع هذا إلى استمرار أغلب البلدان العربية في تمويل إنفاقها الحكومي عبر الاقتراض.

ويشير البنك الدولي إلى أن الدين الخارجي للدول منخفضة الدخل ارتفع بنسبة 12% خلال عام 2020، وارتفع إجمالي ديون هذه الدول إلى 860 مليار دولار في نفس العام. كما وأشار البنك الدولي الى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجلت أسرع تراكم في أرصدة الدين الخارجي بمتوسط 7%، بسبب ارتفاع هذا التراكم بنسبة 15% في مصر أكبر مقترض بالمنطقة.

وأشارت النشرة الشهرية للمؤسسة العربية لضمان مخاطر الاستثمار، بعددها الرابع لعام 2020، الى مجموعة من المؤشرات المالية التي توضح التأثير السلبي لجائحة كورونا على الأوضاع المالية العربية، حيث أشارت إلى أن العجز الكلي بالموازنات العربية ارتفع من 3.3% في عام 2019، كنسبة من الناتج المحلي، إلى 10.8% في عام 2020، كما ارتفعت معدلات التضخم من 2.7% في عام 2019 إلى 7.1% في عام 2020.

وفيما يتعلق بالمديونية الحكومية العامة للدول العربية، فقد ارتفعت خلال عام 2020 لتصل إلى 59.1% كنسبة من الناتج المحلي، مقارنة بما قيمته 47.3% خلال عام 2019.

وعلى صعيد الديون الخارجية للدول العربية فقد ارتفعت نسبتها للناتج المحلي من 53.5% العام في عام 2019 إلى 64.4% العام الماضي. كما تراجع ميزان الحساب الجاري للدول العربية من فائض بقيمة 37.3 مليار دولار، إلى عجز بقيمة 114.1 مليار في عام 2020.

أما من حيث تصنيف الدول العربية، حسب مؤشر قيمة ديونها الخارجية، فتشير بيانات تقرير البنك الدولي إلى أن أكبر 4 دول، حسب أرقام 2020، هي مصر (133 مليار دولار) ولبنان (68.8 مليار دولار) والمغرب (65.6 مليار دولار) وتونس (41 مليار دولار) وذلك في ضوء تصنيف التقرير لديون الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.

أما بالنسبة لدول الخليج، فبلغ الدين الخارجي بنهاية عام 2020 بالإمارات 106 مليار دولار، السعودية 93.4 مليار دولار وقطر 63.4 مليار دولار والكويت 46 مليار دولار والبحرين 39.7 مليار دولار وعُمان 45 مليار دولار.

وفي دراسة بعنوان **"نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية"**، أشارت أرقام "الإسكوا" إلى أن نصف الديون العامة في المنطقة العربية تقريباً يقع على كاهل البلدان متوسطة الدخل، إذ ارتفع إجمالي الدين العام فيها من 250 مليار دولار تقريباً إلى 658 مليار دولار بين عامي 2008 و2020.

وحسب الدراسة فإن إجمالي الدين العام تضاعف خمس مرات، حتى في دول الخليج ذات الدخل المرتفع، وارتفع من نحو 117 مليار دولار في عام 2008، إلى نحو 576 مليار دولار في عام 2020.

وأشارت الدراسة إلى أن كلا من الأردن وتونس ومصر استدانت في عام 2020 ما مجموعه 10 مليار دولار في إطار آليات صندوق النقد الدولي للإقتراض قصير الأجل ومتوسط الأجل لسد حاجاتها الملحة للسيولة.

أما في البلدان المتضررة من الصراعات، كالعراق وليبيا واليمن، فقد وصل الدين العام إلى 190 مليار دولار في عام 2020، أي ما يقرب من 90 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

ثالثاً: التحديات المتعلقة بتأثر حركة التجارة العربية البينية

خفضت **منظمة التجارة العالمية** توقعاتها بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2022 إلى 2.8%، من 4.1%، وأشارت المنظمة، في أحدث توقعات خبرائها لنمو التجارة العالمية إلى أن آفاق الاقتصاد العالمي أصبحت مظلمة منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

وتوقعت المنظمة أن يبلغ حجم نمو تجارة البضائع بنسبة 3.0% في العام الجاري 2022، وذلك انخفاضاً من توقعاتها السابقة البالغة 4.7%، و3.4% لعام 2023.

وأشارت المنظمة إلى أن التأثير الاقتصادي الأكثر إلحاحاً للأزمة كان الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، وذكرت أنه على الرغم من حصص أوكرانيا وروسيا الصغيرة في التجارة والإنتاج العالميين، فإن البلدين هما المصدران الرئيسيان للسلع الأساسية بما في ذلك الغذاء والطاقة والأسمدة والتي أصبحت إمداداتها مهددة الآن بسبب الحرب، حيث تم بالفعل إيقاف شحن الحبوب عبر موانئ البحر الأسود مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة.

وذكر التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية أن الحرب ليست العامل الوحيد الذي يُثقل كاهل التجارة العالمية في الوقت الحالي، ولكن إلى جانب ذلك هناك عمليات الإغلاق التي قامت بها الصين لمنع انتشار فيروس كورونا والتي أدت إلى تعطيل التجارة المنقولة بحراً ، في وقت بدأ فيه أن ضغوط سلسلة التوريد تتراجع.

بلغت التجارة العالمية حوالي 28.5 تريليون دولار في عام 2021 وفقاً **للأونكتاد** وهذا يمثل زيادة بنسبة 13 % تقريبا مقارنة بمستوى ما قبل جائحة فيروس كورونا لعام 2019. وقال الأونكتاد في تحديث التجارة العالمية لعام 2022 "كان الاتجاه الإيجابي للتجارة الدولية في عام 2021 ناتجاً إلى حد كبير عن الزيادات في أسعار السلع الأساسية، وتخفيف القيود الوبائية والانتعاش القوي في الطلب بسبب حزم التحفيز الاقتصادي.

رابعاً: التحديات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي

مع بداية الأزمة توجهت الدول نحو تقليل الصادرات وتوجيه جميع الموارد المتاحة لتلبية الطلب المحلي ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه إلى ما بعد الكورونا خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية وإن توقعات تأثر الدول العربية بشكل كبير نتيجة هذه القرارات والتوجهات قائم على حقيقة أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية، و لا تمتلك الإمكانيات الكافية لتحقيق وفرة إنتاج على مستوى العالم.

وربما يكون موقف الدول العربية غير المصدرة للنفط أكثر سوءاً وذلك لإفتقارها للموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية بالشكل الكافي، مما يعني أنها قد تكتفي بكميات أقل من احتياجاتها، أو أنها ستتوجه نحو الاستدانة من أجل توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

كما و أثّرت جائحة فيروس كورونا على الأمن الغذائي وأثرت سلباً على قدرة المنطقة العربية، في تحقيق الأمن الغذائي فقبل الجائحة هناك ما يقارب 27% من سكان المنطقة (أي ما يعادل 116 مليون نسمة) كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويتراوح نقص التغذية الى ما يقارب 10% من عدد السكان.

وعندما ظهرت الجائحة سببت اختلالات في جميع جوانب الأمن الغذائي من توفره وعدم مساواة الفرص في الحصول عليه وكذلك استهلاكه بالشكل المناسب، الى جانب التغييرات في سلوك وأذواق المستهلكين، وارتفاع المخاطر من حيث ندرة الموارد الطبيعيّة، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على استيراد الغذاء، والآثار المتزايدة للصراع.

ورغم التوقّعات بتحسّن الظروف في عام 2022 في ظل الجائحة إلا أن عملية الإمداد بالغذاء سيظل ضمن التحدّيات، لأن توافره محلّياً سيكون دون المستويات المتوقّعة قبل الجائحة، ولو بشكل طفيف، خاصة وأن الفجوة الغذائية في الوطن العربي مرتفعة وتأخذ اتجاهاً تصاعدياً.

وتواجه البلدان المتأثّرة بالأزمات تحدّيات معقّدة في مجال الأمن الغذائي نتيجة عوامل عديدة اشتد تأثيرها خلال الجائحة مثل الصدمات الاقتصادية، ودمار البنية السياسيّة، والأزمات الاجتماعية والسياسية والصراع المسلّح. وتتطلّب معالجة قضية الأمن الغذائي في المنطقة رؤيةً وآليات إدارية تحسّن مرونة النُظُم الغذائية وسلامتها وأداءها.

خامساً: التحديات المتعلقة بتأثر حجم الاستثمار العربي البيني

تراجع الاستثمار العربي البيني المباشر لسنة 2020 حسب تقرير العربية لضمان الاستثمار 2021بنسبة 42.1 % ومن 190 مشروعاً الى 110 مشاريع ولتبلغ 17.9% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي من حيث عدد المشاريع وبمعدل 86.8 % من حيث كلفة هذه المشاريع ومن15.3 مليار دولار الى 4.8 مليار دولار لتبلغ 14.1 % من مجمل تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية.

أما من حيث عدد المشاريع فقد بلغت الاستثمارات الجديدة 96.4 % من عدد المشاريع بمتوسط مقداره 44.2 مليون دولار و 98 وظيفة لكل مشروع، وقد بلغ عدد الشركات المستثمرة من تسع دول عربية 77 شركة منها 34 مشروعاً من الشركات العشر الكبرى بالوطن العربي بنسبة 30.9 % من اجمالي المشاريع و20.8 % من التكلفة الاستثمارية و19.7 % من فرص العمل.

توزعت المشاريع البينية العربية قطاعياً بواقع 18.2 % في البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، % 16.4خدمات الاعمال، 14.5 % خدمات مالية، 10 % أغذية ومشروبات، 9.1 % اتصالات و31.7 % لباقي القطاعات وبتحليل هذه الاستثمارات بالقطاعات نجد أن قطاع البرمجيات استحوذ على 20 مشروعاً بكلفة مقدارها 177.4 مليون دولار محققاً 741 وظيفة.

خدمات الاعمال بواقع 18 مشروعاً بتكلفة مقدارها 666.3 مليون دينار محققاً 799 وظيفة، الاغذية والمشروبات بواقع 11 مشروعاً بتكلفة مقدارها 726.1 مليون دولار محققاً وظائف بواقع 3987 وظيفة، قطاع الاتصالات بواقع 10 مشاريع بتكلفة مقدارها 842.3 دولار محققاً 854 وظيفة، قطاع النقل والتخزين بواقع 7 مشاريع بتكلفة مقدارها 231.7 مليون دينار محققاً وظائف بواقع 584 وظيفة، أما باقي القطاعات (فنادق، سياحة، عقارات، معدات صناعية، طاقة متجددة أخرى) فقد استثمر بها 28 مشروعاً بكلفة مقدارها 870.5 مليون دولار محدثة وظائف مقدارها 3422 وظيفة.

أما أهم الدول العربية التي استحوذت على أهم المشاريع فكانت الاولى العربية السعودية بواقع 29 مشروعاً بكلفة استثمارية قيمتها 1352.2 مليون دولار محدثة وظائف عددها 1698 وظيفة، وتليها الامارات العربية 25 مشروعاً بكلفة استثمارية مقدارها 614.9 مليون دولار محدثة وظائف عددها 1703 وظيفة، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة لاستقطاب المشاريع إذ بلغ عدد المشاريع 19 مشروعاً بكلفة 466 مليون دولار محدثة وظائف عددها 1703 وظيفة، سلطنة عمان بواقع 11 مشروعاً بكلفة مقدارها 929.6 مليون دولار محدثة وظائف عددها 1227 وظيفة، أما الكويت فبلغ عدد المشاريع التي استقطبتها 6 مشاريع بكلفة مقدارها 140.4 مليون دولار محدثة وظائف عددها 323 وظيفة، كما استقطبت المغرب 4 مشاريع بكلفة 234.9 مليون دولار بعدد من الوظائف عددها 994 وظيفة، وباقي الأقطار العربي 9 مشاريع بكلفة مقدارها 497 مليون دولار بعدد من الوظائف عددها 3017 وظيفة.

بشكل عام هناك ضعف في العلاقة البينية العربية الى جانب تركّز الاستثمارات في المشاريع الخدمية كما و أن حجم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية أقل من المستوى المطلوب والتي تعد الدول العربية بحاجتها والتي تعتبر ذات علاقة مباشرة بنسبة النمو وقدرة الاستثمارات في التأثير بالميزان التجاري من ناحية وبتخفيض نسب البطالة والفقر من ناحية ثانية لما لهذه المشاريع الإنتاجية من دور في التشغيل وبالنتيجة في التصدي لجيوب الفقر التي يعاني منها الوطن العربي بشكل عام.

أما عدد الوظائف فتراجعت بنسبة 24.9 % من 14.5 ألف وظيفة العام 2019 الى 10.9 ألف وظيفة العام 2020 وبمعدل 20.1 % من إجمالي الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشرة للدول العربية.

(4). التوصيات واستشراف المستقبل

يتوجب العمل على إعادة بناء الاقتصاد في الوطن العربي ليتمكن من تحمل وتلقي الصدمات بشكل أفضل وذلك من خلال تبني خطط تعافي اقتصادي تزيد من متانة الاقتصاد وتمنحه مرونة أكبر خاصة مع ظهور أوبئة جديدة وأزمات عالمية بين الدول تؤثر على الاقتصاد العربي بشكل مباشر وغير مباشر. فمن المهم التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة ومحاورها الأساسية.

على الحكومات معالجة الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي والتصدّي في الوقت نفسه للقيود المتزايدة على صعيد الموارد الطبيعية وذلك من خلال الإبتكارات التكنولوجية، والتعاون وبناء الشراكات على مستوى الاقليم، ودعم القطاع الخاص، وتطوير الصناعات الغذائية الإقليمية المستدامة.

سيتم تقسيم التوصيات في الدراسة الى جزئين الجزء الأول سيتضمن توصيات عامة والجزء الثاني سيتم تضمين توصيات على مستوى القطاعات.

الجزء الأول: توصيات عامة

يمكن تلخيص أهم توصيات اتحاد رجال الأعمال العرب من خلال النقاط التالية:

1. العمل على تشجيع الصناعات الدوائية العربية والمعقمات وتسهيل تسجيل الأدوية المصنعة في احدى الدول العربية لدى باقي الدول الأخرى على المستوى العربي لاتاحة نفاذها بشكل أفضل الى الأسواق.

2. التوجه نحو تشجيع وتمويل البحث العلمي والتطوير في المجالات الدوائية ومحاربة الأوبئة.

3. توجه الدول العربية نحو التعامل المشترك في سبيل تحقيق الإكتفاء الغذائي وتوفير الأمن الغذائي وذلك من خلال بناء برامج عمل مشترك تستهدف التعاون في تحقيق التكامل الغذائي وتقليل فجوة الغذاء خاصة في ظل الأزمة الروسية- الأوكرانية وتداعياتها السلبية على الأمن الغذائي العربي.

4. التوجه نحو تطبيق سياسة الاعتماد على الذات في الانتاج ، بمعنى التوسع الحقيقي في بناء صناعات تكاملية عامودية ، وبناء سياسات الحوافز الاقتصادية حولها، وهذا ينطبق ايضاً على الصناعات الزراعية وتبني سياسات تطوير أكثر تقدماً في تكنولوجيا وأساليب الانتاج.

5. تكثيف الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتفعيل مشروع التعاون الاقتصادي العربي.

6. تشجيع التجارة الإلكترونية والحد من المعيقات التي تقف أمام تطورها وتعزيز الأنظمة التشريعية اللازمة لتوفير بيئة تجارية داعمة للتحول الرقمي.

7. تطوير الصيرفة الالكترونية وتطوير أساليب الدفع الإلكتروني وتوفير الأنظمة القانونية اللازمة لتوفير الحماية وتنظيم عمل القطاع.

8. تشجيع وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي خاصة مع بروز أهميته خلال السنوات الماضية من خلال التوجه نحو تبني استراتيجيات وطنية لدعم عملية التحول الرقمي واتمتة الخدمات الحكومية والاعتماد على التعليم المدمج والتقنيات الحديثة في الاتصال.

9. التوجه نحو الإستخدام المكثف للتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والأسواق الإفتراضية في مجالات الأعمال المختلفة وتوجيه الاستثمارات نحوها.

10. توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات ذات الدخل المحدود والقريب من خط الفقر باعتبارها اكثر الأطراف تأثراً بأي تغييرات قد تحدث نتيجة الأزمات.

11. توجه الدول العربية المصدرة للنفط نحو إعادة هيكلة اقتصادها وتنويع مصادر دخلها وعدم الإعتماد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية.

12. ضرورة تفعيل دور الاتحادات والمنظمات العربية النوعية والمتخصصة في المساهمة في وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية العربية.

13. ضرورة التركيز على إعادة اعمار الدول العربية و دعم الاقتصادات العربية وتحفيزها وتخفيف الاضرار التي تعرضت لها خلال فترة مكافحة وباء الكورونا وما بعدها.

من وجهة نظر الاتحاد من المهم للدول العربية التركيز على الجوانب التالية خلال المدى القصير والمتوسط:

وعلى المدى الطويل:

الجزء الثاني: التوصيات على المستوى القطاعي

على الحكومات معالجة الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي والتصدّي في الوقت نفسه للقيود المتزايدة على صعيد الموارد الطبيعية وذلك من خلال الإبتكارات التكنولوجية، والتعاون وبناء الشراكات في المنطقة، ودعم القطاع الخاص، وتطوير الصناعات الغذائية الإقليمية المستدامة.

أبرز التوصيات حول الأسواق المالية

1. توجيه السياسات بشكل أكبر نحو تطوير أداء البورصات (الأسواق المالية) وتحليل المخاطر التي أحدثتها الجائحة والعمل على رفع كفاءة عمل الأسواق المالية.

2. التركيز على زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية العربية ومحاربة أثر الشائعة السلبي والمعلومات غير الصحيحة وتعزيز دور المعلومات الإيجابية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار.

3. التوجه نحو وضع خطط توعوية من قبل صانعي السياسات للتقليل من الآثار السلبية لمخاطر النفط وذلك ضمن استراتيجيات تقليل مخاطر التداول في أسواق الأسهم.

أبرز التوصيات حول القطاع السياحي

1. التوجه نحو تشجيع السياحة الداخلية والإقليمية بحيث تقوم كل دولة عربية بتشجيع السياحة الداخلية فيها على سبيل المثال (أطلقت الأردن برنامجاً مخصصاً لذلك تحت عنوان " أردننا جنة" فيمكن التوجه نحو اطلاق برامج سياحية تحت شعار " اعرف بلدك"، يتيح المجال لزيارة المناطق السياحية بأسعار تشجيعية.

2. التوجه نحو تقديم منتجات سياحية جديدة ومتنوعة وبعيدة عن الأنماط السياحية غير التقليدية للمساهمة في تحفيز الطلب المحلي بشكل عام والطلب السياحي بشكل خاص.

3. التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة بالقطاع السياحي كوزارة السياحة والآثار والاتحادات والهيئات المنشطة للسياحة الى جانب الشركات والمكاتب التي تقدم الخدمات المساندة للسياحة والسفر للخروج بخطة تسويقية وترويجية موحدة تستهدف فئات أوسع وأسواق أكثر تنوعاً لجذب السياحة وتنشيطها مع التركيز على ما تتميز به كل دولة من مناطق سياحية متميزة.

4. التوجه نحو اعداد خطط واستراتيجيات تسويقية متكاملة بين الوجهات السياحية العربية مع وضع خطة اعلامية سياحية عربية.

5. التوجه نحو وضع استراتيجيات اعلامية سياحية عربية تستهدف التركيز على توفير وجهات سياحية آمنة ويمكن التوجه من خلال ذلك الى التعاون والتنسيق بين الدول العربية من خلال توقيع مذكرات تفاهم وتعاون بذلك الشأن.

6. التركيز على تعزيز آفاق التعاون بين الوطن العربي في المجالات السياحية من خلال اجتماعات اللجان العليا المشتركة والتي تكون على المستوى الوزاري فيشكل ذلك وسيلة فعالة.

7. ابراز التجارب السياحية الناجحة لعدد من الدول العربية من خلال تسويقها بمختلف الوسائل للعالم.

8. تكثيف الدراسات السوقية الموجهة لدراسة أذواق السياح واستقطاب الفئات المستهدفة بالوسائل والأدوات المناسبة مع كل فئة.

9. تخصيص الموارد والمخصصات المالية اللازمة لتحديث وتطوير على البنى التحتية للمواقع والوجهات السياحية.

أبرز التوصيات حول التجارة والاستثمار

1. تعزيز دور الصناديق العربية الاقليمية المتخصصة في مجال تقديم الدعم للتجارة من خلال برامج تمويلية تكون متخصصة للمصدرين والمستوردين في الدول العربية.

2. التوجه نحو تعزيز التجارة العربية البينية من خلال اتخاذ اجراءات موحدة لإزالة العقبات التي تحد من تفعيل اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى.

3. التوجه نحو وضع وبناء استراتيجيات لتنويع سلاسل الإمداد للحد من تقلبها نتيجة الظروف الطارئة وغير المتوقعة وايجاد أسواق بديلة بتكاليف معقولة.

4. تعزيز دور وكالات ترويج الاستثمار في الوطن العربي للترويج والتسويق الاستثماري لقطاعات ذات قيمة مضافة وتتمتع بمزايا تنافسية خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية، التقنيات الرقمية، الرعاية الصحية، المستلزمات الطبية، والصناعات الدوائية، الطاقة المتجددة، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ولتكون عنوان المرحلة الجديدة "نحو استراتيجيات استثمارية متجددة".

5. تطوير الخدمات الاستثمارية الإلكترونية وأتمتة العمليات الاستثمارية ورفع كفاءة عمل المنصات الاستثمارية المخصصة للتعامل مع المستثمرين.

6. إعادة النظر في أنظمة واجراءات الحوافز الاستثمارية لجعلها أكثر كفاءة وتقليل التشوهات الاقتصادية الناتجة عن تطبيقها.

7. التركيز على اتفاقيات ومعاهدات حماية الاستثمار البيني فيوجد ما يقارب 550 معاهدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والذي يتيح تفعيلها والحرص على تطبيقها الى حماية الاستثمارات وضمان عدم تعطل الأنشطة الاستثمارية أو اتخاذ اجراءات تعسفية كما وتحمي هذه الاتفاقيات المستثمرين في حالة النزاعات التجارية.

8. الأخذ بعين الإعتبار في خطط التعافي والحزم التحفيزية والإصلاحية التركيز على الإنفتاح بشكل أكبر على الاستثمار وتخفيف القيود عليه مع الحد من الكلف الاستثمارية المرتفعة.

أبرز التوصيات حول القطاع المصرفي العربي

1. تعزيز ودعم عملية الإنتقال الى الخدمات المالية الرقمية الموجهة نحو رفع مستوى الشمول المالي والتي تتيح إمكانية فتح الحسابات عن بعد من خلال استخدام الهوية الرقمية.

2. التوجه نحو دراسة اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية تكون مربوطة بعملات أخرى (كالعملات المحلية أو الدولار) ضمن نظام تداول مصرفي موثوق، فقد بدأت عدد من الدول كالأردن بدراسة هذا الاقتراح ولإمكانية تحقيقه فإنه من المهم ايجاد الأطر القانونية اللازمة لضمان عدم وجود حالات غسيل أموال تتعلق بالعملات الافتراضية الى جانب وجود نظام مالي رقمي الكتروني جديد يعتمد بشكل اقل على العملات الورقية ويتيح الاستثمار كذلك فيها.

3. توسيع البنية التحتية وتطوير نوعية الخدمات المالية والرقمية.

4. تعزيز الدور الاقتصادي لمؤسسات النقد العربية من خلال الاستمرار في تقديم المنح والقروض الداعمة للبرامج الحكومية خاصة المتعلقة بتقوية شبكات الأمان الإجتماعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5. توجه الدول العربية نحو تعزيز التقنيات المالية ووسائل الدفع الإلكتروني التي زاد الأقبال عليها في بداية الجائحة وايجاد الأطر التشريعية والرقابية اللازمة لها وايجاد كذلك البنى لتحتية اللازمة لضمان تطبيقها بالشكل الأمثل.

أبرز التوصيات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية

1. التوجه نحو تحقيق الاصلاح الضريبي من خلال إعادة النظر بالهياكل الضريبية لتصبح أكثر كفاءة ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي وزيادة التنافسية، وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته.

2. التوجه نحو تبني حزمة من الإصلاحات المؤسسية لتحسين البيئة المؤسسية بما يساهم في تحفيز آليات السوق.

3. العمل على تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال التركيز على:
   - تحسين جودة الاستثمارات المحلية
   - تحديد نقاط القوة في كل قطاع والإستفادة منها
   - تحديد نقاط الضعف قي كل قطاع والعمل على تحسينها
   - تحسين الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية بالشكل الذي يعزز ممارسة أنشطة الأعمال ويحسن فرص الحصول على الخدمات المالية
   - تحسين فرص الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية

4. التوجه نحو تطبيق سياسات تحفيز الاستهلاك المحلي و تحسين القوة الشرائية للمستهلك وضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد من خلال سياسات نقدية فاعلة تتبناها البنوك المركزية في الوطن العربي، وكذلك سياسة مالية رصينة تعتمد على تخفيض العبء الضريبي.

5. التوجه نحو تطبيق سياسات تحفيز الصادرات، وزيادة الميزة التنافسية للصناعات المحلية في الوطن العربي عن طريق منح مزايا مباشرة وغير مباشرة للمصدرين من خلال تخفيضات ضريبية وتخفيضات في تعرفة الكهرباء والطاقة.

6. توجيه السياسة النقدية لتحقيق التوازن في الحد من ارتفاع معدلات التضخم وبما يساهم في دعم التعافي الاقتصادي.

7. مواصلة الإصلاحات من قبل واضعي السياسات في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية و التي من شأنها التخفيف من حدة التأثر بصدمات السلع الأولية وتحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة وتعزز التأهب لمواجهة الأزمات.

8. التأكيد على أهمية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة وأنها تعد ركيزة الاقتصاد العالمي وهي من أكثر الفئات تضرراً من الآثار الاقتصادية للكوفيد_19، كما وتوظف هذه الشركات ما يقارب 80%من العمالة في العديد من الدول. وبالتالي فإنه من المهم إيلاء المزيد من الاهتمام للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقديم الدعم اللازم لها، وذلك لضمان استمراريتها من خلال:
   - التوجه نحو تخفيض الأعباء الضريبية
   - التوجه نحو توفير التمويل لغايات دعم الإنتاج

سابعاً: المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

1. الوليد طلحة (2020). تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد على القطاع المصرفي والمالي في الدول العربية. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي**، مجلد (33)، عدد (3).

2. دينا عمر، زكريا ابو دامس (2021). رؤية مستقبلية لنمو القطاع السياحي في ظل جائحة كورونا لدول مختارة. **مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية**، المجلد(1)، العدد(5).

3. طرفاية كمال، توات عثمان(2021). تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية. المجلد (16)، العدد (3).

4. علي بن الضب(2021). نمذجة وتحليل تقلبات عوائد الأسهم في البورصات العربية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد. **صندوق النقد العربي.**

5. مشتر فطيمة، خثير شين (2021). أثر تفشي جائحة فيروس كورونا على قطاعي السياحة والنقل الجوي في الدول العربية. **المجلة الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة**، المجلد (4)، العدد (4).

6. يوسف السبعاوي(2020). الأمن الاقتصادي في ظل انتشار فيروس كورونا: المستجدات والآثار المستقبلية. **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز.**

المصادر باللغة الانجليزية:

1. Abuzayed, B., & Al-Fayoumi, N. (2021). Risk spillover from crude oil prices to GCC stock market returns: New evidence during the COVID-19 outbreak. **The North American Journal of Economics and Finance,** 101476.

2. COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package. **World Tourism Organization**, 2020.

التقارير

1. آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (2020). **الاسكوا.**

2. وقائع وآفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية (2020-2021). **الاسكوا.**

3. الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في زمن فيروس كورونا (2020). **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.**

4. تقرير آفاق الاقتصاد العربي. الاصدار الخامس عشر، تشرين الأول (2021). **صندوق النقد العربي.**

5. تقرير تداعيات الجائحة على الاستقرار المالي (2020). **صندوق النقد العربي.**

6. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2020). **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.**

7. تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات (2020). **منظمة العمل الدولية.**

8. نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية (2021). **الاسكوا.**

9. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي(2022). **صندوق النقد الدولي.**

10. تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (2021). **صندوق النقد الدولي.**

11. تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية (2022). **البنك الدولي.**

12. ملخص تأثير فيروس كورونا على قطاعي السياحة والطيران(2020). **منظمة السياحة العربية.**

13. دراسة تحليلية حول الأزمات السابقة التي أثرت على السياحة ومقارنتها مع أزمة جائحة الكوفيد-19 (2020). **المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي.**

مرفق2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

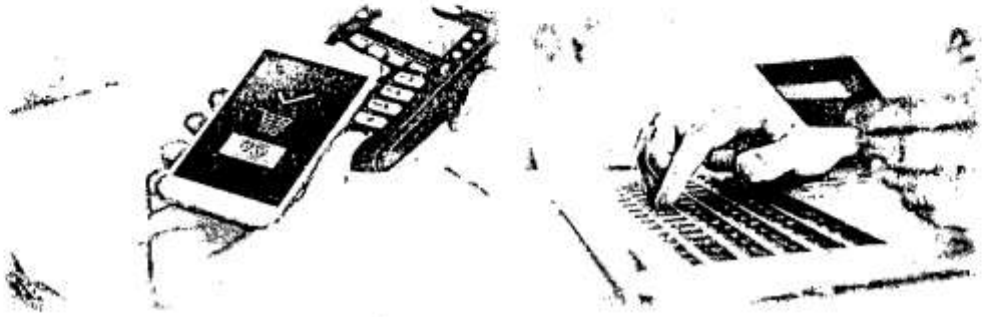

تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال جائحة كورونا

ديسمبر 2021

تطور الدفع الالكتروني في الجزائر خلال فترة الجائحة

يحظى موضوع تعزيز آليات ووسائل الدفع الإلكتروني في الدول العربية باهتمام الحكومات والمؤسسات المالية العربية، إدراكا منها للفرص الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعميمه على المجتمعات والمؤسسات الاقتصادية لدفع حركة المبادلات التجارية عبر المنصات المالية الرقمية ولا سيما خلال جائحة كورونا 19 وكذا استحداث خدمات مالية عصرية تمتاز بالسرعة والفعالية والأمان، إلى جانب تشجيع ثقافة الدفع الإلكتروني في أوساط المجتمعات العربية.

وفي هذا السياق، سجلت الجزائر على غرار الدول العربية أرقاما جد إيجابية فيما يخص التجارة الإلكترونية وعمليات الدفع الإلكتروني خلال فترة الجائحة مقارنة مع الفترات السابقة، بفعل تنامي ثقافة الدفع عبر الوسائل الإلكترونية وزيادة الإقبال على استعمالها في المعاملات التجارية والخدماتية، تفاديا لإجراء المعاملات نقدا وكذا نتيجة للسياسات المنتهجة الرامية إلى تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز آلياته.

كما ساهمت مشاريع عصرنة البنى التحتية للاتصالات المنجزة على مدار السنوات الأخيرة، من خلال بسط شبكة الألياف البصرية وتعميمها على المؤسسات الاقتصادية والتجمعات السكانية، في تعزيز الاتصال الرقمي وتمكين المواطنين من الولوج إلى الخدمات المالية الرقمية بكل سرعة وأمان وفعالية، والذي ساهم بدوره في الرفع من مستوى إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وزيادة التنافسية بين المؤسسات المالية والبنكية من جانب الخدمات المالية الرقمية.

لقد كانت جائحة كورونا من بين أحد الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الطلب على البطاقات النقدية واستعمالها كوسيلة لسحب النقود آليا وكذا الدفع إلكترونيا والتقليل من تداول النقود في المعاملات التجارية، حيث سجلت سنة 2021 أرقاما مشجعة فيما يخص عدد ومبالغ عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر، إذ تم إحصاء خلال هذه السنة ما يقارب 10.13 مليون عملية بمبلغ إجمالي تجاوز 25.5 مليار دينار جزائري، مقابل 5.3 مليون عملية بمبلغ إجمالي قارب 10.15 مليار دينار جزائري خلال السنة الماضية. خصوصا وأن الدفع عبر الأنترنت في الجزائر يعتبر حديث النشأة.

فبعدما كان الدفع الإلكتروني في الجزائر يسجل نتائج محتشمة خلال السنوات الأولى من إطلاقه، أصبح يكتسي أهمية بالغة وخاصة خلال فترة الجائحة التي دفعت بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في استراتيجية آلياته والبحث عن سبل ترقيته وتعميمه بغية امتصاص الآثار السلبية والجانبية للجائحة والتقليل من المعروض النقدي المتداول في القطاع غير الرسمي وكذا تكثيف الجهود من أجل عصرنة الخدمات المالية وتعزيز مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني.

فكانت المرحلة الأولى من خلال فتح خدمة الدفع الإلكتروني سنة 2020 أمام المؤسسات التي تقدم خدمات عمومية للأفراد على غرار تسديد فواتير الكهرباء والغاز والماء، تسديد اشتراكات الهاتف والأنترنت وتعبئة رصيد الهاتف النقال وغيرها.

وفي مرحلة ثانية، تم إطلاق التشغيل البيني بين المنصة النقدية لمؤسسة بريد الجزائر وتلك التابعة للبنوك في مجال الدفع عبر الأنترنت، من أجل إتاحة هذه الخدمة لـ 10 ملايين حامل للبطاقة النقدية وكذا تبسيط الإجراءات الادارية أمام المتعاملين الاقتصاديين لتشجيعهم على الانخراط في هذا المسعى.

تطور مؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر

شهد الدفع الإلكتروني في الجزائر تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة من خلال زيادة الاقبال على شراء السلع والخدمات باستعمال البطاقة النقدية عبر نهائيات الدفع الإلكتروني أو عبر الأنترنت.

فقد تم في هذا الصدد إنشاء هيئة تسمى "تجمع النقد الآلي" والتي تعنى بتطوير آليات وأنظمة الدفع الإلكتروني وتبسيط إجراءات منح الاعتماد لوحدات الدفع الإلكتروني من خلال الانفتاح على مطوري الوحدات وحلول الدفع ووضع شباك إلكتروني موحد يسمح بتقديم طلب الاعتماد عبر الأنترنت والرد على المعنيين في ظرف وجيز.

كما يتوقع "تجمع النقد الآلي" على المدى المتوسط انتقال عدد حاملي البطاقات النقدية من 10 ملايين خلال الفترة الحالية إلى 20 مليون بطاقة نقدية وزيادة في عدد الموزعات الآلية للنقود لتبلغ 8000 موزع عبر التراب الوطني. ضف إلى ذلك، يرى التجمع في نظرته الاستشرافية بلوغ أجهزة الدفع عن بعد ما يقارب مليون جهاز.

ونذكر في هذا الإطار بعض الأرقام المسجلة في الجزائر بخصوص تطور مؤشرات عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكترونية (الشكل 2،1 و3):

- قفزت عدد العمليات المسجلة سنة 2021 إلى 2.13 مليون عملية بعدما كانت 711.777 عملية سنة 2020

- ارتفعت مبالغ العمليات إلى 14.88 مليار دينار جزائري سنة 2021، مقابل 4.73 مليار جزائري سنة 2020.
- بلغ عدد نهائيات الدفع الإلكتروني المنصبة في الفضاءات التجارية سنة 2021 ما يقارب 39000 جهاز، مقابل تنصيب 32.347 جهاز سنة 2020.

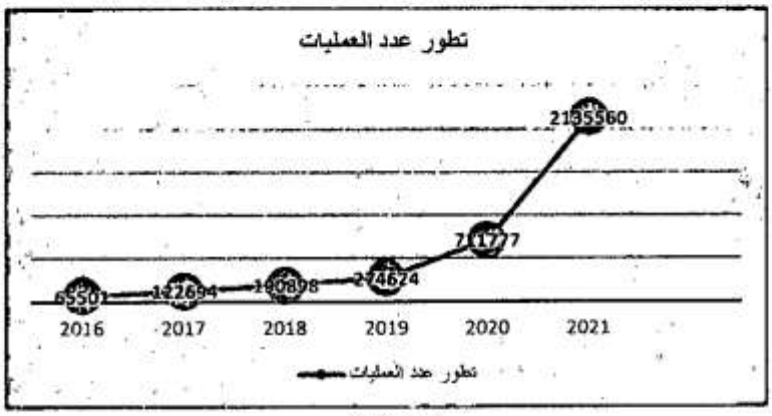

الشكل(1)

الشكل (02)

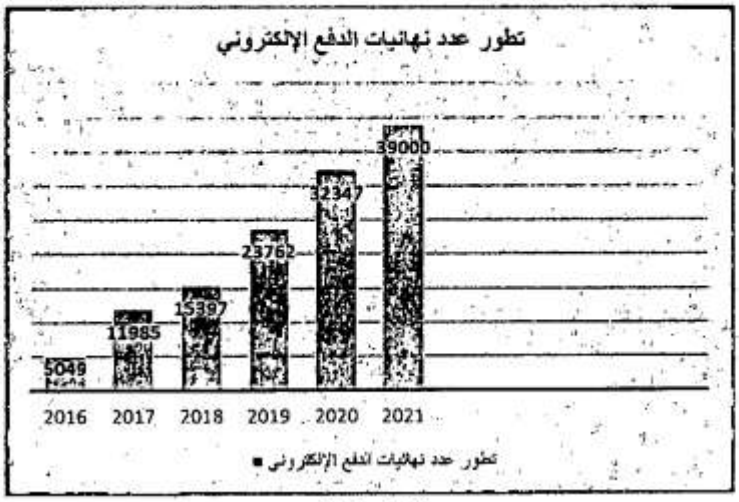

الشكل (03)

المصدر: تجمع النقد الآلي.

وفي الوقت نفسه، عرفت عمليات الدفع عبر الأنترنت هي الأخرى ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة، مُسجلة بذلك الأرقام التالية:

- بلغ عدد العمليات عبر الأنترنت 8.08 مليون عملية سنة 2021 بعدما كانت 4.59 مليون عملية سنة 2020، أي ما يعادل زيادة بنسبة 76%
- كما قدر مبالغ العمليات عبر الأنترنت بـــ 10.72 مليار دينار جزائري، مقابل 5.42 مليار دينار جزائري سنة 2020 أي ما يعادل زيادة بنسبة 98%.

من جهة أخرى، وضع تجمع النقد الآلي تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين منصة إلكترونية: www.cibweb.dz بغية تسهيل طريقة التصديق وإدماج المواقع الإلكترونية للتجار في منصة الدفع عبر الأنترنت، مع تقليص المدة المخصصة لذلك.

كما يعكف تجمع النقد الآلي في خطة عمله على تطوير الدفع عبر الأنترنت من خلال:

- التشغيل الآلي عبر الأنترنت لعملية المصادقة على أنظمة الدفع الآلية لإدماج مواقع الدفع الإلكترونية.
- المصادقة، الادماج وإعداد مرجعية لحلول الدفع ابتداء من البوابة واب CIB.
- ربط الاتصال عن بعد عبر شبكة الأنترنت بين مختلف الفاعلين في المجال ولا سيما بين التجار ومطوري أنظمة الدفع وأعضاء تجمع النقد الآلي وكذا ما بين ممارسي التجارة عبر الأنترنت غير المُوطنين لدى البنوك وأعضاء تجمع النقد الآلي.
- انشاء فضاء للتبادل والتعاون مع فاعلين آخرين من بين المتعاملين العموميين أو الخواص، أصحاب المؤسسات الناشئة الناشطة في تطوير أنظمة الدفع والأعضاء القابضون لتجمع النقد الآلي.

يبين الشكل (04) أسفله تنبؤات تجمع النقد الآلي بخصوص تزايد عدد عمليات الدفع عبر الأنترنت خلال السنوات المقبلة، والمتوقع أن تصل عدد عمليات الدفع غبر الأنترنت في آفاق سنة 2023 إلى 40 مليون عملية مع انخراط آلاف التجار في نظام الدفع الآلي.

الشكل (04)

المصدر: تجمع النقد الآلي.

أما بخصوص التطبيقات الهاتفية المتاحة للدفع عن بعد في الجزائر، عرف استعمالها في عمليات تسديد الخدمات رواجا كبيرا لا سيما تطبيق بريدي موب لمؤسسة بريد الجزائر والذي يتيح القيام بمختلف العمليات المالية الرقمية عن بعد بكل سرعة وأمان، حيث يعد هذا الأخير من بين التطبيقات الأكثر تحميلا واستعمالا في الدفع عن بعد (شكل6)، إذ سُجل ما يفوق مليون تحميل لهذا التطبيق منذ إطلاقه على نظام الأندرويد.

الشكل (06)

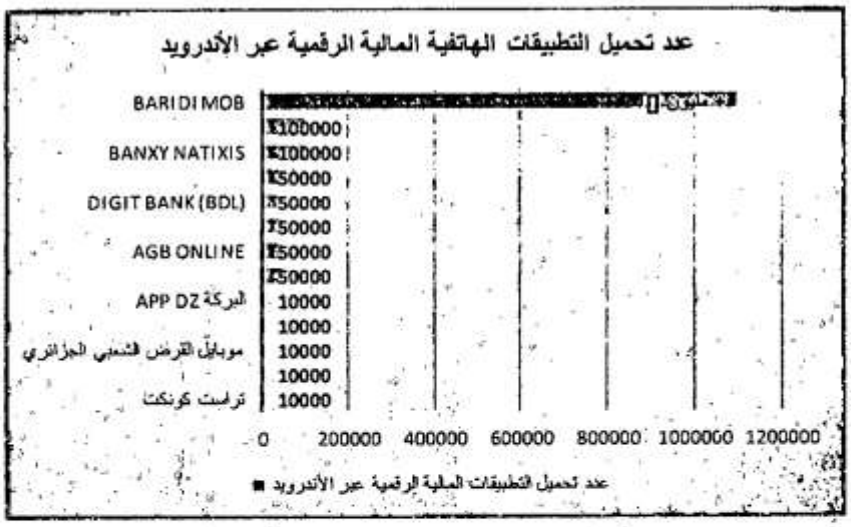

مرفق 3

تجربة المملكة فيما يخص تطور الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي والحد من أثار جائحة كورونا.

٢٠٢٢/٠٧/٠٥م

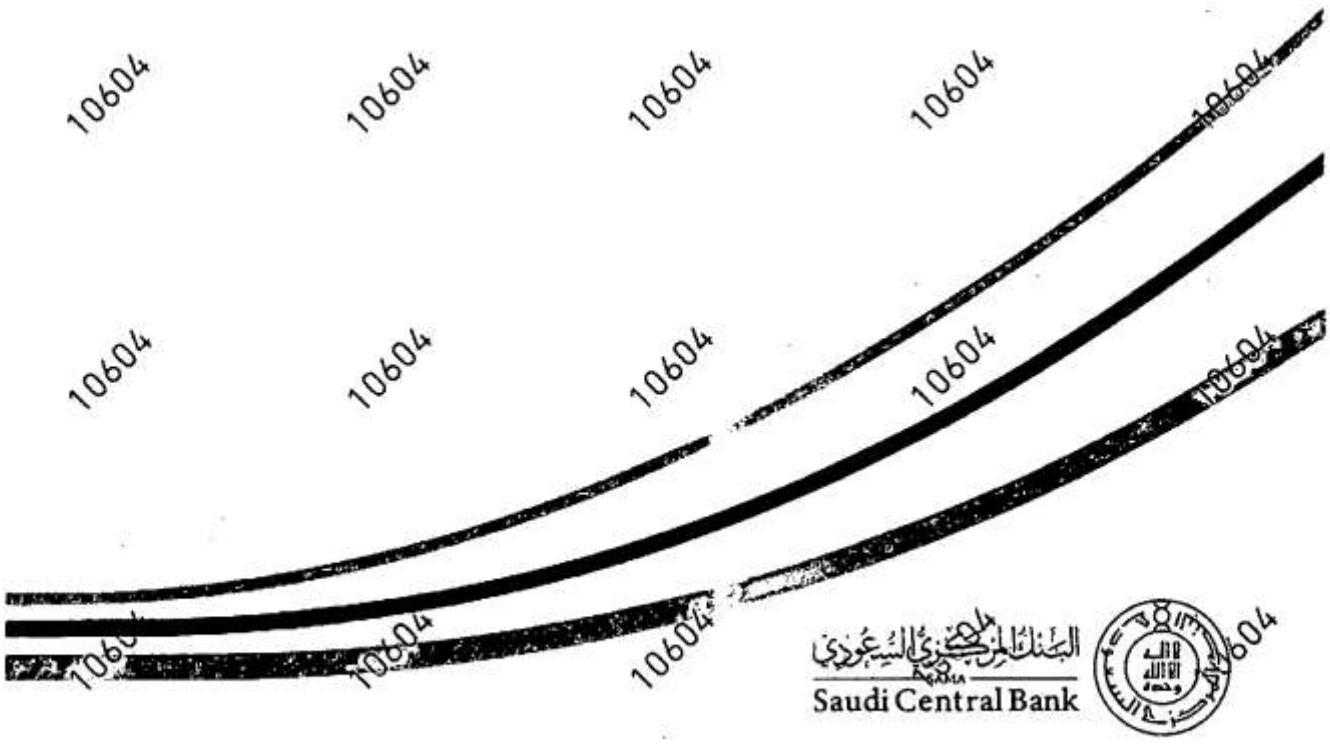

تجربة المملكة فيما يخص تطور الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي والحد من آثار جائحة كورونا.

يعمل البنك المركزي منذ عقود على تطوير البنى التحتية لقطاع المدفوعات الإلكترونية بهدف تمكين وتطوير منظومة المدفوعات الرقمية لكافة المستخدمين والمتعاملين في المملكة. وشهد سوق المدفوعات في المملكة خلال السنوات الأخيرة تطوراً ونمواً ومتسارعاً على مستوى المدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية من خلال زيادة أعداد الجهات الفاعلة وشركات المدفوعات في القطاع المالي وزيادة قاعدة قبول المدفوعات الإلكترونية على مستوى كافة القطاعات.

وقد أظهرت أنظمة المدفوعات الوطنية والبنوك وشركات المدفوعات في المملكة صلابة ومتانة واعتمادية كبيرة عليها من قبل المستخدمين بشكل واضح خلال فترة جائحة كورونا. فعلى سبيل المثال صنفت المملكة من أعلى الدول في معدل تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) خلال عام ٢٠٢٠م بنسبة تتجاوز ٩٥% من إجمالي عمليات البطاقات. إضافة إلى قفزات غير مسبوقة على أعداد عمليات الدفع الإلكتروني الإجمالية حيث نمت أعداد عمليات البطاقات في متاجر التجزئة بشكل متسارع خلال الأعوام القليلة الماضية لتبلغ ذروتها خلال فترة ما بعد الجائحة وتسجل معدل نمو بلغ ٧٦% في عام ٢٠٢٠م ونسبة ٨١% في عام ٢٠٢١م. إضافة إلى نمو قياسي في أعداد نقاط البيع المنتشرة في المملكة لتبلغ ٦٤% في عام ٢٠٢٠م. و٤٠% في عام ٢٠٢١م.

كما صاحب ذلك نمو في كل من عمليات الدفع عبر الإنترنت والتي سجلت نمو بلغ ٣٤% في عام ٢٠٢٠م ونسبة ١٠٤% في عام ٢٠٢١م. إضافة إلى إطلاق نظام المدفوعات الفورية "سريع" في شهر فبراير ٢٠٢١م. والذي يتيح إتمام عمليات التحويل بشكل فوري على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بين عملاء البنوك المحلية في المملكة. حيث بلغ عدد العمليات المنفذة عبر النظام خلال عام ٢٠٢١م أكثر من ١٧٦ مليون عملية وبقيمة بلغت أكثر من ٢٧٣ مليار ريال.

مساهمة تطور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي:

تكمن أهمية تعزيز الشمول المالي في دوره الفاعل في تعزيز الاستقرار المالي والأنظمة المالية وتعميقها وتنوع المنتجات والخدمات المالية ودعم النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق البرامج والخطط التنموية. ويساهم تطور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى منتجات وخدمات المدفوعات المختلفة وتسهيل تنفيذ المعاملات المالية إلكترونياً.

ويعمل البنك المركزي السعودي على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافه الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها، لضمان شمول الأفراد والمنشآت في النظام المالي وضمان حماية العملاء والإشراف على عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف المتعاملة.

ومن أبرز جهود البنك المركزي في هذا المجال هو تحديد رسوم الخدمات البنكية والحدُّ الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، بالإضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك. كما أصدر القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني من شح في توفر الخدمات المصرفية. وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع وخصوصًا الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف.

كما أن من المبادرات الداعمة لتعزيز الشمول المالي هي إصدار قواعد "خدمات الدفع المسبق" عام ٢٠١٢م لتدعم وتُعزيز تنويع منتجات المدفوعات المسبقة الدفع للبطاقات الإلكترونية حيث تستهدف هذه المنتجات فئات غير مخدومه مصرفياً مثل الطلبة و العمالة المنزلية وتمكنهم من استخدام القنوات الإلكترونية المتاحة.

كما يعمل البنك المركزي على تعزيز مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية من خلال دعم المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتهم المبتكارة واختبار الحلول الرقمية الجديدة المبتكرة وفق ضوابط مخففة ضمن بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) مما ينعكس إيجابياً على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف ونعزيز الشمول المالي. ومن أبرز مخرجات هذا العمل هو إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونيًا دون الحاجة إلى زيارة فروع

المصارف، وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهواتف المحمولة.

كما يعمل البنك المركزي على تطوير مبادرات متعلقة في مجال المصرفية المفتوحة وخدماتها والتي تتماشى مع أهم الأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج تطوير القطاع المالي. ومن ذلك تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص لفتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية وتمكين العملاء من الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية مما سيسهم في تعزيز مستويات الشمول المالي.

وفيما يخص الجهود المبذولة خلال فترة جائحة Covid-19 ، فقد واصل البنك المركزي وانطلاقاً من دوره في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، تمكين القطاع المالي من دعم نمو القطاع الخاص للقيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد من خلال حزمة من الإجراءات، وذلك في إطار دعم جهود الدولة - أيدها الله - للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة على القطاع الخاص في ظل الجائحة.

وقد أطلق البنك المركزي بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٠م برنامجاً لدعم القطاع الخاص والذي تضمن أربع مبادرات رئيسية هي: برنامج تأجيل الدفعات، وبرنامج التمويل المضمون، وبرنامج دعم ضمانات التمويل، وبرنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية؛ والتي تستهدف التخفيف من آثار التدابير الاحترازية في ظل جائحة فيروس كورونا على قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية، ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع وتمكينه من النمو خلال تلك الفترة ، والمساهمة في المحافظة على التوظيف في القطاع الخاص.

وفيما يخص برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية فيهدف إلى دعم المشاركين في النظام البيني للمدفوعات في المملكة، وضمان استمرارية النمو والتوسع المستمر في تقديم خدمات المدفوعات بشكل آمن وفعّال. حيث شملت المبادرة إعفاء المتاجر في القطاع الخاص من رسوم العمليات للفترة ، حيث تحملت ساما تكاليف رسوم عمليات خدمتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، للمتاجر في المملكة.

قطاع الشؤون الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

مرفق 4

إعلان الرياض

حول

الأثار المتباينة لجائحة كوفيد 19:

رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية:

ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات

الصادر عن

مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية

والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية

ومنتدى برنامج إدارة التحولات الاجتماعية MOST

لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الرياض: 22 ديسمبر / كانون الأول 2021

نحن الوزراء العرب المجتمعون في مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، والمنتدى الوزراي العربي لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية لليونسكو MOST، تحت عنوان "الاثار المتباينة لجائحة كوفيد 19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية، ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات"، في مدينة الرياض – المملكة العربية السعودية، يوم 22 ديسمبر / كانون أول 2021، وبمشاركة المنظمات العربية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني والجهات والمؤسسات العربية المعنية.

وإذ نعرب مجدداً عن قلقنا إزاء ما خلفته جائحة كوفيد 19، من اثار اجتماعية وصحية وانسانية صعبة، وتأثيرات بشكل مباشر على كافة فئات المجتمع،

وإدراكاً لما خلفته تلك الجائحة من فقدان للوظائف وخفض للأجور والتأثيرات السلبية، على كافة شرائح المجتمع وخاصة الشباب.

واخذا في الاعتبار زيادة نسب البطالة وخاصة بين أوساط الشباب، وأهمية دورهم الهام، كشركاء رئيسين في مواصلة مسيرة التنمية الاجتماعية،

واعتباراً للضغوطات غير المسبوقة على أنظمة الحماية الاجتماعية والسياسات الشبابية، والأنظمة الصحية، وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية،

وإذ نؤكد على أهمية مواصلة مسيرة التنمية الاجتماعية بكافة قطاعاتها الاجتماعية والصحية والشبابية، وضرورة استكمال مسيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، نثمن الدور الفاعل لبرنامج (MOST) التابع لليونسكو بما يسهم في دعم وتطوير البحوث الفنية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لدعم وضع السياسات، وخاصة في السياق الحالي، الذي يتطلب تطوير المفاهيم، وتأكيداً على الدعوة التي أطلقتها كل من اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا التابعة لليونسكو واللجنة العالمية لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجيا (COMEST) وحثها على التعامل مع اللقاحات باعتبارها منفعة عامة عالمية لضمان توفيرها على نحو منصف في كل الدول، وليس حصراً على الدول المتقدمة عبر المزايدات الأعلى للحصول على اللقاحات.

وإيماناً بأهمية دعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات، وفي مقدمتهم الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والأطفال، وتعزيز دور الشباب والمرأة والأسرة، في مسيرة التعافي من كوفيد 19.

وإذ نثمن المشاركة القيمة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمكاتب التنفيذية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة العمل العربية، والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والمعهد العربي للتخطيط، ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك كبار الشخصيات والجهات المعنية في المملكة العربية السعودية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية في المملكة خاصة برنامج الخليج العربي للتنمية الاجفند، ومؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، وصندوق تنمية الموارد البشرية،

وبنك التنمية الاجتماعية، ومجلس شؤون الاسرة وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الحدث العربي – الدولي الهام.

إننا نتفق على:

1- تعزيز السياسات الاجتماعية بكافة قطاعاتها، وضمان استدامتها وشمولها مع ضرورة ان تعالج التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والأطفال.

2- التأكيد على برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد على الحد من البطالة ودمجها، عند الحاجة مع برامج التدريب وتطوير المهارات لاسيما تلك الموجهة للشباب.

3- تعزيز دور المجالس الوزارية العربية المتخصصة، لاسيما، الشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والصحة، والسكان والتنمية، والمجالس الأخرى ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية، لمواصلة قيامها بدورها الهام لدعم جهود الدول العربية، لاحتواء جائحة كوفيد 19، والمضي قدما للتعافي منها ومواصلة مسيرة التنمية الاجتماعية القطاعية المستدامة.

4- دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة 2019، والاستراتيجية العربية لكبار السن، التي اقرتها القمة العربية في تونس 2019، والاستراتيجيات ذات الصلة، والإعلانات والبيانات الصادرة عن مجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والصحة العرب، والسكان والتنمية، ذات الصلة بالتعافي من جائحة كوفيد 19، وبالتعاون مع الشركاء من الأمم المتحدة في مقدمتهم الاسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وعدد من الوكالات ذات الصلة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، وبالتركيز على:

- تعزيز دور المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، بوصفه ذراعاً فنياً لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتقديم الدعم الفني والدراسات الرامية إلى التعافي من جائحة كوفيد 19، ومواجهة الأوبئة والازمات، بما يسهم في مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ولاسيما الأهداف والغايات ذات الصلة بالقضاء على الفقر بمختلف أبعاده.
- العمل على تحقيق الحماية الاجتماعية بمختلف قطاعاتها، من خلال تعزيز نهج الحماية الاجتماعية للأطفال وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والعاملين في القطاع غير المنظم.
- تعزيز مرونه أنظمة الحماية الاجتماعية لمواجهة الأزمات والصدمات المستقبلية، من خلال الاستثمار في أنظمة حماية اجتماعية قوية متكاملة مستدامة.
- العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير العمل اللائق، ودعم وإصلاح وإعادة هيكلة أسواق العمل، وخاصة بين أوساط الشباب.
- تعزيز جاهزية القطاعات الاجتماعية والشبابية والصحية والتعليمية، لمواجهة الأزمات الصحية، وتجنب تداعيات مماثلة عند مواجهة صدمات اخرى غير متوقعة، من خلال توفير الامكانات المطلوبة وتعزيز القدرات، ودعم الكوادر الشبابية، وتوفير اللقاحات ودعم المؤسسات الطبية والتعليمية، وتصميم تغطية اكثر شمولا لأنظمة الرعاية الاجتماعية والصحية.
- التوسع في إستخدام التكنولوجيا، وتعزيز البنية الرقمية وتطوير رأس المال البشري، ورقمنة المزيد من الخدمات الحكومية للوصول إلى جميع الأفراد.

- تعزيز دور الشباب والمرأة والأسرة من خلال السياسات الداعمة، والبرامج التدريبية ودعم البنية المؤسساتية اللازمة.
- العمل على استقرار انظمة التعليم وجودة مخرجاته، خاصة في حالة العودة إلى التعلم عن بعد، مع ضمان مشاركة أكبر وادماج متكافئ في نظام التعليم للشباب، وزيادة كمية ونوعية توفير الانترنت، والحد من تكاليف التعلم عن بعد لضمان شمول أوسع بالإضافة الى الدعم التربوي للطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم خاصة في حالة العودة إلى التعلم عن بعد.
- العمل على تخصيص ميزانيات خاصة لدعم واصلاح وإعادة هيكلة اسواق العمل، وتصميم السياسات الهادفة إلى معالجة النقص في فرص العمل اللائق، ودعم وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق الإمكانيات المتاحة والسياق الوطني للدول الأعضاء.
- مواصلة الجهود على إعداد قواعد البيانات المدققة في كافة المجالات، بما يمكن من وضع الخطط الاستباقية القابلة للتنفيذ على واقع الأرض.

5- تعزيز التعاون الدولي بين جميع القطاعات المختلفة العاملة بما يخص جائحة كوفيد 19، لتقاسم فوائد البحوث وتعزيز الثقة بالعلم وبالحاجة الماسّة لخلق الحوار بين العلم والمبادئ الأخلاقية والسياسة والمجتمع المدني.

6- تشجيع الإنفاق والاستثمارات الاجتماعية والإسهام في تحقيق هدف الحد من الفقر بمقدار النصف، ضمن خطة التنمية المستدامة 2030.

7- دعم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لكافة القطاعات الموجهة اللاجئين/ للنازحين والمجتمعات المستضيفة اللاجئين/ للنازحين.

8- دعم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في دولة فلسطين كونها تخضع للاحتلال وما يترتب على ذلك من ظروف اجتماعية واقتصادية.

9- إنشاء صناديق لمواجهة الطوارئ على الصعيد الوطني، بدعم من قطاعات المجتمع المختلفة.

10- في إطار برنامج MOST، وبدعم من اليونسكو، سنعمل على ما يلي:

- العمل مع اليونسكو بما يدعم وضع كافة فئات المجتمع في مجموعة برامج التعافي من تبعات جائحة كوفيد 19، ولا سيما دعم الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تضرراً، بما في ذلك الشباب والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التعاون في سياق برنامج MOST التابع لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في اليونسكو لتحديد أفضل الممارسات في السياسات الاجتماعية في سياق تبعات جائحة كوفيد 19.
- تنظيم المزيد من المنتديات الإقليمية لبرنامج MOST في المنطقة العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، وذلك بغية تبادل الخبرات والمعارف وتطوير السياسات ودعم الحوار مع الباحثين ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.
- التعاون مع برنامج MOST لبناء الحجة الإقتصادية لزيادة الإنفاق الاجتماعي وإظهار الفوائد المتعددة الملموسة وغير الملموسة التي تتجلى ببناء مجتمعات شاملة وعادلة ومرنة وعلى قدر من الثقة بمؤسساتها.
- العمل على إقامة شراكات مع برنامج MOST والمكاتب الإحصائية الوطنية لبحث أثار جائحة كوفيد 19، في المنطقة العربية، وفقاً للفئات العمرية ومواطن الضعف، بما يمكن من إدارة الموارد بطريقة مُثلى لتلبية

احتياجات ومتطلبات جميع الأجيال على قدم المساواة وتصميم سياسات موجهة للسكان الأكثر تأثراً والتركيز على المنظور الجنساني.

- التعاون مع مختبر السياسات الشاملة لبرنامج MOST لرعاية تحسين التشبيك وتبادل الممارسات والخبرات داخل المنطقة، والدفع بشبكة من الخبراء من المنطقة العربية لتساهم في النقاش الدولي حول السياسات الاجتماعية الشاملة، والذي يتضمن التفكير في توفير منافع وخدمات عامة عالية الجودة.
- التعاون مع برنامج MOST في عملية إعداد أطر للسياسات العامة تدمج اعتبارات الإنصاف والاستدامة لمعالجة الأثر المجتمعي لجائحة كوفيد 19، وضمان أن تتمكن رؤى العلوم الاجتماعية والإنسانية من تيسير تحليل رفيع المستوى لوضع خارطة طريق للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي بعد الجائحة.
- تشجيع تنظيم "مدارس" برنامج MOST في مختلف الدول العربية للعمل على زيادة الوعي وبناء القدرات بشأن كيفية تحسين توظيف الأدلة لدعم سياسات الحماية الاجتماعية.

11- وتفعيلا لدور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات والطوارئ، نوصي بما يلي:

- حصر وتصنيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني، وتعزيز قدراتها لضمان جاهزيتها في حالات الطوارئ.
- وضع دليل للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراتهم في مجال إدارة الطوارئ.
- ضرورة إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في برامج التدريب والدورات التي تنظمها المراكز المتخصصة في إدارة الازمات.
- توثيق التجارب والخبرات لتسجيل الدروس المستفادة.

12- دعوة الأمانات الفنية لمجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والصحة العرب، والسكان والتنمية، بالتنسيق مع كافة الشركاء من الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني العربي، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات التمويل العربية، لعقد الاجتماعات وورش العمل اللازمة، لوضع الخطط والبرامج لتنفيذ هذا البيان، بما يُمكن من مواصلة مسيرة التعافي من جائحة كوفيد 19، واستعدادا لأي أوبئة أو ازمات قد تطرأ مستقبلياً.

13- بحث وضع إطار مماثل للميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact بحيث يكون ذراع داعم لمواجهة الأزمات والطوارئ بشكل استباقي.

14- الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) رفع هذا الإعلان إلى القمة العربية القادمة، وفقا للنظم المتبعة في هذا الشأن.

ختاماً:

نتوجه إلى المملكة العربية السعودية، ملكاً وحكومة وشعباً، بجزيل الشكر على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، كما نشكر معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وطاقم العمل بالوزارة على جهودهم المقدرة لدقة التنظيم الموضوعي واللوجستي، بالتعاون مع جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، بما أسهم بشكل فاعل في نجاح أعمالنا.